الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون – تيارت–

كلية: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير **ميدان:** علوم اقتصادية، التسيير والعلوم التجارية

قسم: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير **شعبة:** علوم تجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من اعداد الطالبتين:

بن سعيد ناصرية

فرحوح العالية

تحت عنوان:

تنشيط الصادرات خارج المحروقات في الجزائر من خلال الأسواق الدولية الواعدة

دراسة حالة – الجزائر–

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الأستاذ: بلخير فريد	(دكتور بجامعة ابن خلدون – تيارت)	**رئيسا**
الأستاذة: معسكري سمرة	(دكتوره بجامعة ابن خلدون – تيارت)	**مشرفة**
الأستاذة: بوجلة إيمان	(دكتوره بجامعة ابن خلدون – تيارت)	**مناقشة**

السنة الجامعية: 2023/2022

الإهداء

الصلاة والسلام على أشرف المرسلين أما بعد:

أهدي هذا العمل:

إلى روح من علمني معنى الكفاح والدي رحمه اللّه وأسكنه فسيح جناته

إلى من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات

إلى أغلى إنسانة في هذا الوجود: والدتي حفظها اللّه وأطال عمرها

إلى كل الإخوة والأخوات بالأخص " حليمة "

إلى كل أحفاد العائلة

إلى كل الأصدقاء والزملاء

إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في هذا العمل.

بن سعيد ناصرية

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى:

روح أبي الغالية الذي طالما تمنى أن أصل إلى أعلى المراتب العلمية...

أمي، حفظها الله، رمز الطهر والحنان، أعز إنسان على أرض الوجود، والتي كانت لي أما وأبا في نفس الوقت وكانت لي سندا بدعواتها وتشجيعاتها، والتي أعطت ولم تأخذ، وكان لها الفضل الكبير في قطف هذه الثمرة،

أخوتي وأخواتي

وأبنائي،

جميع أفراد عائلتي،

كل أصدقائي وزملائي،

وبالأخص أساتذتي

كل من ساهم في هذا البحث ولو بكلمة تشجيع،

كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع.

فرحوح العالية

كلمة شكر

نحمد للّه عز وجل الذي وفقنا لإتمام هذا العمل، والذي ألهمنا الصحة

والعافية والعزيمة فالحمد للّه حمدا كثيرا. ...

نتقدم بالشكر والتقدير إلى الأستاذة الدكتورة المشرفة " معسكري سمرة " على كل ما قدمته لنا من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في إثراء

موضوع دراستنا في جوانبه المختلفة، كما نتقدم أيضا بجزيل الشكر إلى

أعضاء لجنة المناقشة الموقرة،

الشكر الموصول كذلك لأساتذة قسم العلوم التجارية ونخص بالذكر

الأساتذة المحترمين "الأستاذ شباح رشيد، الأستاذ حواس أمين، الأستاذ مداني بن شهرة "، " الأستاذة بوجلة ايمان، الأستاذة بلعجين خالدية "

بجامعة ابن خلدون تيارت.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
الشكر	
الإهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
المقدمة العامة	من أ إلى ه
الفصل الأول: الإطار النظري للصادرات خارج المحروقات	
تمهيد	7
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي النظري حول التصدير	8
المطلب الأول: أساسيات حول التصدير	8
المطلب الثاني: التصدير داخل قطاع المحروقات	11
المبحث الثاني: استراتيجيات الجزائر في ترقية الصادرات خارج المحروقات	13
المطلب الأول: الإجراءات المتخذة لترقية الصادرات خارج المحروقات	13
المطلب الثاني: الدوافع التي حتمت على الجزائر التوجه نحو الأسواق الواعدة	25
المبحث الثالث: الولوج إلى الأسواق الواعدة	27
المطلب الأول: ماهية ونشأة الأسواق الإفريقية	27
المطلب الثاني: عراقيل تنشيط الصادرات في ظل الأسواق الإفريقية	31
خلاصة الفصل	33
الفصل الثاني: ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات	
المبحث الأول: واقع الصادرات الجزائرية خلال فترة 2015-2020	36
المطلب الأول: تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال فترة 2015-2020	36
المطلب الثاني: تطور الصادرات الجزائرية خلال فترة 2015-2021	37
المبحث الثاني: الهيكل السلعي للصادرات خارج قطاع المحروقات	41
المطلب الأول: واقع قطاع التصدير خارج المحروقات	41
المطلب الثاني: مساهمة قطاع الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الناتج المحلي خلال فترة 2015-2022	46

المبحث الثالث: التبادل التجاري بين الجزائر والدول الإفريقية وفرص وآفاق التصدير في ظل منطقة التجارة الحرة الإفريقية	50
المطلب الأول: وضعية الصادرات خارج المحروقات والتبادل التجاري بين الجزائر وافريقيا 2019-2021	50
المطلب الثاني: فرص وآفاق الصادرات خارج قطاع المحروقات في منطقة التجارة الحرة الإفريقية	53
خلاصة الفصل	59
الخاتمة	61
قائمة المراجع	65
الملاحق	70
الملخص	

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	معدل التغطية ومعدل خدمة الدين للاقتصاد الجزائري(1979-1988).	26
02	إحصائيات التجارة الخارجية 2021	36
03	تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2015-2020.	38
04	هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات لفترة2015-2020	41
05	تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات 2020-2021	43
06	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات (2015-2020)	45
07	مساهمة قطاع الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الناتج المحلي خلال فترة 2015-2022	47
08	تطور حجم المبادلات التجارية بين الجزائر وافريقيا من 2015 الى 2020	50
09	هيكل الصادرات الجزائر خارج المحروقات الى بعض الدول الافريقية لفترة 2016-2021	51
10	توزيع الصادرات إلى دول الجوار ودول الساحل لسنة 2019	52
11	قيمة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات إلى إفريقيا خلال فترة 2016-2019	53

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور التجارة الخارجية للجزائر خلال فترة 2015-2020.	37
02	تطور الصادرات خلال فترة 2015-2020 الوحدة مليون دولار أمريكي	39
03	الحصص النسبية للصادرات خارج المحروقات حسب وحدات الاستخدام	42
04	مساهمة قطاع الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الناتج المحلي خلال فترة 2015-2022	48

قائمة الملاحق:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور التجارة الخارجية للجزائر خلال فترة 2015-2020	70
02	تطور الصادرات في الجزائر خلال فترة 2015-2020	71
03	التوزيع الجغرافي لأهم شركاء الجزائر	72
04	الميزان التجاري للجزائر خلال 2017-2020	73

قائمة الاختصارات:

الاختصار	الاسم كاملا	ترجمة الاختصار
IBS	Impôt Sur les bénéfices des sociétés	الضريبة على أرباح المؤسسات
TVA	taxe sur la valeur ajoutée	الرسم على القيمة المضافة
T.U.G.P. S	La seule redevance pour l'exécution des services	الرسم الوحيد على تأدية الخدمات
T.U.G.P	Le total des frais est uniquement sur la production	الرسم الوحيد الاجمالي على الإنتاج
CACI	Chambre Algérienne de Commerce et d'Industrie	الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة
SAFEX	Société Algérienne des Expositions et de l'Exportation	الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير
ALGEX	Agence Nationale de Promotion du Commerce Extérieur	الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية
FSPE	Fonds de promotion des exportations	الصندوق الخاص بترقية الصادرات
ALGEX	Agence Nationale de Promotion du Commerce Extérieur	الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية
CAGEX	Compagnie Algérienne d'Assurance et de Garantie des Exportations	الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات
ANEXAL	Fonds de promotion des exportations	الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين
CNCPE	Le Conseil National Consultatif pour la Promotion des Exportations	المجلس الوطني الاستشاري لترقية الصادرات
CEA	Club des exportateurs	نادي المصدرين الجزائريين
APEX	Association nationale de promotion des exportations	الجمعية الوطنية لترقية الصادرات
GATT	General Agreement on Tarifs and Trade	الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية
ACFTA	Zone de libre-échange continentale africaine	منطقة التجارة الحرة القارية افريقية
FTZ	Free Trade Zone	منطقة التجارة الحرة
FCFTA	Accord de libre-échange africain	اتفاقية التجارة الحرة الافريقية

مقـــدمة

يحتل قطاع التصدير مكانة هامة في اقتصاد أي دولة، من خلال عوائده من العملة الصعبة التي تساهم في زيادة الدخل وتحسين المستوى المعيشي للفرد، كما يساهم في نمو الناتج المحلي الخام وتنمية مختلف القطاعات الإنتاجية والخدماتية، فالصادرات ترفع من العوائد الوطنية مستقبلا وتمول مشاريع استثمارية جديدة في مختلف القطاعات. لكن بالرغم من امتيازات هذا القطاع إلا أنه يرهن مصير عدة دول في حالة اقتصار صادراتها على مصدر واحد.

تعتبر الجزائر من الدول التي تملك ثروة نفطية مستغلة منذ أكثر من 65 سنة وذلك بعد اكتشاف حقول النفط بحاسي مسعود وحاسي الرمل، حيث بلغ الاحتياطي لكل منهما على التوالي: 4.5 مليار متر مكعب أي ما يعادل3% من الاحتياط العالمي، و12.2 مليار برميل أي ما يعادل 1%من الاحتياط العالمي. كما يعتبر قطاع المحروقات المسيطر على الاقتصاد الجزائري الذي جعل الدولة الجزائرية دولة ريعية بامتياز يرتكز اقتصادها على مورد طبيعي أحادي التصدير، من البترول والغاز التي بلغت صادراتها حوالي 90% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي لمداخيل الدولة. هذا ما أدى إلى تقلبات سعره في الأسواق الخارجية، والدليل على ذلك أزمة البترول سنة 1986 وكذا الأزمة المالية العالمية سنة 2008، زيادة على ذلك فهو مورد زائل.

ونظرا لسعي الدولة الجزائرية إلى ترقية ورفع وتيرة صادراتها خارج المحروقات، لكونها تحتل موقع استراتيجي وإقليمي، وعالمي يسمح لها بالولوج إلى الأسواق الدولية الواعدة. مما يسهل لها التبادل التجاري البيني وجب عليها البحث على الاختلالات التنظيمية التي تحول دون وصول المنتج الجزائري إلى الأسواق الدولية والإلمام بالتحديات التي تواجه التصدير نحوها لإيجاد الفرص المتاحة فيها بالأخص منطقة التجارة الحرة الإفريقية. وعليه وجب الإلمام بهذه التحديات التي تواجهها الصادرات الجزائرية في هذه المنطقة والسعي للتغلب عليها يشكل حتمية لترقية الصادرات الجزائرية في هذه المنطقة، وأهمية كبيرة للاقتصاد الجزائري بشكل عام، هذا ما دفعنا لطرح الإشكالية التالية:

إشكالية الدراسة: من خلال العرض يمكن بلورة إشكالية البحث في السؤال الرئيسي التالي.

- ما هو واقع وآفاق تنشيط الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات في ظل الأسواق الواعدة؟

الأسئلة الفرعية: ولتدعيم هذه الإشكالية قمنا بصياغة بعض الأسئلة الفرعية.

- فيما تكمن استراتيجيات الجزائر لترقية صادراتها خارج قطاع المحروقات ؟

- ما هي الدوافع التي حتمت على الجزائر الولوج إلى الأسواق الدولية الواعدة ؟

- ما هو واقع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال فترة 2015-2020 ؟

-ما هي وضعية التبادل التجاري بين الجزائر والدول الإفريقية وفرص وآفاق التصدير في منطقة التجارة الحرة الإفريقية ؟

الفرضيات:

كإجابة مؤقتة على التساؤلات السابقة قمنا بصياغة بعض الفرضيات التي نراها مناسبة.

1- غياب استراتيجية وطنية لترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات.

2- تتيح منطقة التجارة الحرة الإفريقية للجزائر فرص أكبر لترقية المنتجات الجزائرية.

أهداف الدراسة:

1- استعراض واقع الصادرات الجزائرية والعراقيل التي تواجهها.

2- التعرف على دوافع إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية.

3- التطرق إلى أهم الفرص والتحديات التي تواجه الجزائر ومنطقة التجارة الحرة القارية.

أهمية الدراسة:

- تكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز المكانة التي يمكن أن يشكلها التصدير خارج قطاع المحروقات للمنتجات الجزائرية. كون الدولة الجزائرية تسعى إلى ترقية صادراتها وتطويرها مع الاعتماد بدرجة أكبر على القطاعات ذات الموارد المتجددة حتى لا تبقى مقيدة أمام الاقتصاد الريعي الهش المتأثر بالأزمات الاقتصادية.

- تكمن أهمية الدراسة في التعريف بالأسواق الدولية الواعدة خاصة الأسواق الإفريقية الحرة والتي تمثل فرصا للمنتجات الجزائرية نظرا لمميزاتها الجغرافية والديمغرافية والثقافية التي تتمتع بها هذه الأسواق.

أسباب اختيار الموضوع: من أجل إبراز أهمية الأسواق الدولية الواعدة في ترقية صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات بالأخص نحو الأسواق الإفريقية، والمساهمة في إيجاد حلول لإشكالية اعتماد الجزائر على تصدير مورد وحيد وهو النفط، مما يجعل الاقتصاد الجزائري معرض للانهيار.

حدود الدراسة: للإجابة على إشكالية البحث قمنا بإجراء بحثنا في إطار مجموعة من الحدود

الحدود المكانية: ترتبط بآفاق جديدة في السوق الإفريقية بالأخص منطقة التجارة الحرة لما تتميز به من إمكانيات كبيرة غير مستغلة.

الحدود الزمنية: كانت الدراسة في مجملها ما بين 2015-2022.

منهج الدراسة: اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي من أجل الإحاطة بمختلف الجوانب المتعلقة بموضوع بحثنا:

المنهج الوصفي: يتبين من خلال إعطاء نظرة عن واقع قطاع التصدير خارج المحروقات.

المنهج التحليلي: يتبين من خلال تحليل وضعية كل من الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، وآثار منطقة التجارة الحرة الإفريقية على التبادل بين الجزائر والدول الإفريقية.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: دارسة زخروف عامر، دحو سليمان، مستقبل منطقة التجارة الحرة الإفريقية ودورها المتوقع في تنمية التجارة البينية الأفرو جزائري عرض نماذج لتكتلات إقليمية اقتصادية افريقية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد08 ، العدد01 ، بشار، الجزائر، أفريل2022.

تهدف هذه الدارسة إلى تسليط الضوء على الدور الذي يمكن أن تلعبه منطقة التجارة الحرة الإفريقية في تعزيز التجارة البينية الإفريقية والأفرو-جزائري، إ ذ أنها تمثل دورا كبيرا في هذا المجال رغم الكثير من التحديات، وقد اعتمدت هذه الدارسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدارسة إلى أن المجموعات الاقتصادية الإفريقية لها دور كبير في تنشيط التجار ة البينية، وما يعزز هذا هو أن المبادلات التجارية البينية الأفرو-جزائري كانت جلها في منطقة الاتحاد المغاربي، ولكنها لم ترق للمستوى المطلوب مقارنة بالتكتلات والمناطق التجارية الحرة الأخرى في العالم.

الدراسة الثانية: واقع وآفاق الصادرات خارج المحروقات الجزائرية والتبادل التجاري في ظل منطقة التجارة الحرة الإفريقية، مجلة من إعداد الباحث عبد الحميد حمشة، جامعة خيضر، بسكرة، الجزائر، 2022.

تناولت هذه الدراسة تحديد موقع الصادرات خارج المحروقات في الاقتصاد الوطني الجزائري ومن ثم تحليل دورها في الرفع من التبادل التجاري مع الدول الإفريقية، ومعرفة أهم المنتجات والفرص التي يمكن استغلالها عبر فتح أسواق جديدة في منطقة التجارة الحرة الإفريقية. بالإضافة إلى إبراز أهم الإستراتيجيات التي تساهم في الرفع من أداء الصادرات الجزائرية في هذه المنطقة مستقبلا.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الصادرات خارج المحروقات كان أداؤها ضعيف في السنوات السابقة، وذلك راجع إلى توجه الجزائر إلى أسواق أخرى تتميز بالقرب الجغرافي، وعليه بعد هذه الفترة لوحظ تحسن أداء التبادل التجاري بين الجزائر والدول الإفريقية، أين حققت الصادرات 4,5 مليار دولار سنة 2021. هذا ما يبين أن السوق الإفريقي يعتبر البديل، والحل الأمثل للرفع من أداء الصادرات ونفاذ المنتجات الوطنية التي تتميز بالجودة والتنافسية.

الدراسة الثالثة: دارسة وليد حفاف، مستقبل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، المزايا والتحديات، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد13 ، العدد03 ، مسيلة، الجزائر 2020.

هدفت هذه الدارسة إلى التعرف على أهم المزايا والفرص التي يمكن أن توفرها إنشاء هذه المنطقة للدول الإفريقية، وأهم التحديات والعقبات التي يمكن أن تقف أمام بناء هذا الفضاء التجاري القاري .حيث تعتبر منطقة التجارة الحرة القارية أحد المشاريع الرئيسية التي أطلقها الاتحاد الإفريقي، وهذا بعد استكمال نصاب (AFCFTA) الإفريقية تصديقات الدول الإفريقية ودخول الاتفاقية حيز النفاذ، وقد جاءت ضمن جدول أعمال " الأجندة الإفريقية لعام 2063، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج نذكر منها ما يلي:

بالرغم من العقبات والتحديات المختلفة التي تعترض دخول منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية العمل، إلا أنها تمثل فرصة تاريخية لبلدان القارة الإفريقية من أجل الخروج من الاقتصاد

المتردي الذي أدى إلى تذيل قائمة العالم من حيث مستويات المعيشة وتصدرها للائحة البلدان الأكثر فقرا، كما أن تحقيق تلك الفرص والمزايا شكليا فقط دون

صعوبات الدراسة: من أهم الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذه المذكرة هو قلة المراجع الخاصة بموضوع ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات في ظل الأسواق الواعدة فهي تنحصر في بعض المجلات، وصعوبة الحصول على الإحصائيات من الجهات الوصية.

هيكل الدراسة: انطلاقا من الإشكالية المطروحة وأهداف البحث، ومن أجل التوصل للنتائج المرجوة قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين مترابطين، تسبقهم مقدمة تتضمن الأبعاد الأساسية لدراستنا، وإشكالية، وتعقبهم خاتمة تتضمن اختبار الفرضيات ثم النتائج المتحصل عليها.

حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار النظري للصادرات خارج المحروقات، ويضم ثلاث مباحث بينا من خلالها الاستراتيجيات التي انتهجتها الجزائر لترقية صادراتها خارج المحروقات. مع كيفية الولوج إلى الأسواق الدولية الواعدة.

ثم انتقلنا إلى الفصل التطبيقي الذي يبين ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات الجزائرية والتبادل التجاري في ظل منطقة التجارة الحرة الإفريقية خلال فترة 2015-2022. ويضم ثلاث مباحث تناولنا فيها تشخيص الهيكل السلعي للصادرات خارج قطاع المحروقات، وواقع التصدير في هذا القطاع مع ذكر مدى مساهمته في الناتج المحلي، من خلال تحليل الإحصائيات القطاعية المتعلقة بهذه الصادرات. لنقوم في الأخير بتوضيح وضعية الصادرات خارج المحروقات والتبادل التجاري بين الجزائر وإفريقيا في فترة 2019-2022، مع إبراز أهم الفرص والآفاق لهذه الصادرات في منطقة التجارة الحرة الإفريقية.

الفصل الأول

الإطار النظري للصادرات خارج قطاع المحروقات

تمهيد:

سنقوم من خلال هذا الفصل بتسليط الضوء على التصدير داخل قطاع المحروقات في الجزائر واستراتيجيات ترقية الصادرات الجزائرية خارج هذا القطاع، وكيفية ولوجها إلى الأسواق الدولية الواعدة باعتبارها هدفا ناشدته مختلف الحكومات المتعاقبة في الجزائر.

حيث سنعرض المجهودات المبذولة من قبل الدولة للرفع من هذه الصادرات وذلك بتعقب هذه الاستراتيجية من خلال تتبع الإجراءات المتخذة لترقية الصادرات خارج المحروقات، من إجراءات تمويل وتأمين للصادرات، ومختلف التحفيزات الجمركية والجبائية الممنوحة، وصولا إلى إرساء الأطر الضرورية الخاصة بالجانب المؤسساتي والتنظيمي المتمثل في ضرورة وجود الهيئة الداعمة والهياكل المستحدثة لاكتمال ملامح هذه الاستراتيجية. إضافة إلى ذلك سنتطرق إلى أهم الدوافع التي حتمت على الجزائر التوجه إلى الأسواق الدولية الواعدة للمنتجات الجزائرية، وعدم الاكتفاء بتبعيتها المفرطة لقطاع النفط.

وفي نهاية الفصل سنتطرق إلى كيفية الولوج إلى هذه الأسواق الدولية التي توفر فرصا سانحة لتصدير المنتجات الجزائرية بالأخص الأسواق الإفريقية، ومختلف العراقيل التي تحول دون تنشيط الصادرات في ظل هذه الأسواق مع ذكر الحلول الممكنة لتجاوزها.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي النظري حول التصدير

تناول الفكر الاقتصادي الكثير من الأفكار التي أولت أهمية كبيرة للتصدير واعتبرته من بين مقومات النمو فهو يعد مصدراً تمويلاً مهماً لأي بلد.

المطلب الأول: أساسيات حول التصدير

1- مفهوم التصدير: هناك عدة تعاريف ومفاهيم حول التصدير يمكن حصرها فيما يلي:

التعريف الأول: التصدير عبارة عن انتقال السلع وسواها من الخيرات والممتلكات المادية من بلد المنشأ إلى بلدان أخرى في أسواق عالمية.

التعريف الثاني وعرف **Claude Ménendain** الصادرات بأنها كل السلع والخدمات التي تخرج بصفة نهائية من الإقليم الاقتصادي إلى باقي دول العالم.[1]

التعريف الثالث: يعرف أيضًا على أنه قدرة الدولة وشركائها على تحقيق تدفقات سلعية وخدماتية ومعلوماتية ومالية وثقافية، وسياحية وبشرية إلى دول وأسواق دولية أخرى بغرض تحقيق أهداف الصادرات من أرباح وقيمة مضافة، وتوسيع ونمو وانتشار وتوفير فرص العمل والتعرف على ثقافات البلدات الأخرى والحصول على تكنولوجيات جديدة وغيرها[2].

من خلال هذه التعاريف يمكن استنتاج أن التصدير هو عبارة عن نقل للسلع والخدمات من البلد الأم إلى دول خارج حدودها الجغرافية.

2- أنواع التصدير:

يمكن للمؤسسة أن تقوم بعملية التصدير بشكل مباشر وغير مباشر أو مشتركو غير مشترك.

[1] Claude Menendain, Fiches de Macroéconomie, ELLIPES, 2 EDITION.2003.P 14.

[2] فريد النجار، تسويق الصادرات العربية دار قباء، القاهرة، 2002، ص15.

أولا: التصدير المباشر

- إنشاء إدارة متخصصة للتصدير ويكون مسؤول عنها مدير المبيعات الخارجية (مدير التصدير) ومجموعة من المساعدين له وهدفهم البحث عن أسواق خارجية من خلال تفاوتهم مع إدارة التسويق في المؤسسة [1].

- وجود فرع لإدارة المبيعات في الأسواق الخارجية وذلك حتى تتمكن المؤسسة من تحقيق وجود فعلي لها على أرض الأسواق الدولية، وللتعرف عن كثب على طبيعة هذه الأسواق (الخارجية) وحاجات ورغبات الزبائن فيها.

- تعيين مديرين وممثلين في الأسواق الخارجية وتكون مهمتهم السفر للأسواق الدولية.

- وكيل أجنبي في السوق الدولية، حيث يقوم بالبيع لصالح المؤسسة نيابة عنها في سوقه الدولية.

ثانيا: التصدير غير المباشر:

يتم التصدير غير المباشر من خلال الوسطاء(وكلاء البيع أو وكلات التصدير) بشراء المنتج مباشرة من المصنع، من ثم إعادة بيعها إلى دول أجنبية وتحت اسم وكيل البائع أو وكيل التصدير، وعليه فإن المصدرين غير المباشرين ليس لديهم اتصال مباشر مع المستهلكين في الأسواق الأجنبية[2].

والذي يمكن أن يأخذ الأشكال الآتية:

- **التسيير من خلال الاعتماد على وكلاء:** حيث يقوم الوكيل بالبحث عن المشترين في الأسواق الخارجية مقابل حصوله على عمولة.
- **المنظمات التعاونية:** حيث تقوم هذه المنظمة بالتعاون مع الشركات المنتجة للبحث لها عن أسواق خارجية لمنتجاتها وتكون هذه المنظمات تحت سيطرة ورعاية الشركات المنتجة وهذه الطريقة في الدخول للأسواق الخارجية تحقق ميزتين أساسيتين هما.

[1] نظام موسى سويدان، شفيق إبراهيم حداد، التسويق مفاهيم معاصرة، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، طبعة، 2003، ص363.

[2] نظام موسى سويدان، شفيق ابراهيم حداد، نفس المرجع السابق، ص363.

- تقليص التكاليف المترتبة على الاستثمار لكون الشركة ليست بحاجة إلى إيجاد وتطوير قسم التصدير وإيجاد قوة بيئية للعمل فيه، وتحمل التكاليف الإضافية مقابل ذلك.

- تقليل هذه المخاطرة لأدنى حد ممكن يكون هؤلاء الوسطاء الذين ينوبون عن الشركة في التصدير، ولهم الإلهام والمعرفة الكافية عن الأسواق الخارجية ولذلك فالأخطاء بالعمل ستكون قليلة جدا.

ثالثا: التصدير المشترك أو المنظم

هو عبارة عن تضامن عدة مصدرين ذوي اهتمام مشترك للتصدير معا، وهو يشكل أسلوباً فريداً في تنظيم النشاط التصديري حيث تقوم الشركات في تنظيم معين لتحسين أنشطتها التصديرية.

3- أهمية التصدير وأهدافه:

أ-الأهمية

تتمثل أهمية التصدير فيما يلي[1]:

- التصدير هو مخرج للفائض الذي تعاني منه الكثير من المؤسسات في طاقات الإنتاج وفي المخزون نتيجة لمعوقات التسويق المحلي.

- تنويع الصادرات يزيد من تنوع مصادر الدخل الوطني، وذلك يدعم الميزان التجاري، ويجلب العملة الصعبة ويزيد من فرص تشغيلا لعمالة الوطنية.

- تزداد ضرورة التصدير مع كون المشروعات الوطنية تعتمد إلى حد كبير على استيراد الخامات والمواد والمعدات من الخارج وهذا الاستيراد ينبغي أن يقابله تصدير للمنتجات لتعويض آثار التمويل بالعملات القابلة للتحويل.

- مواجهة التطورات التي شهدتها الأسواق المحلية والعالمية والمنافسة بين الدول المتقدمة وسعي الشركات المتزايد لفتح المزيد من الأسواق المحلية والعالمية.

ب-أهداف التصدير:

[1] وصاف سعيدي، نحو استراتيجية تسويقية فعالة في قطاع التصدير ورقة عمل مقدمة في الملتقى الوطني للممارسات التسويقية، المركز الجامعي، بشار، 20-2004/04/21.

أولا: أهداف مرتبطة بالاستراتيجية التجارية: وهي[1]

- تجاوز السوق الوطنية المشبعة.
- توزيع جغرافي للمخاطر.
- التكيف مع المنافسة.
- التواجد في السوق الدولية.

ثانيا: أهداف مرتبطة بالجانب المالي: وهي

- الزيادة في رقم الأعمال.
- الرفع من هوامش المردودية والإيرادات المالية.
- تسمح المنافسة من الدفع في فعالية التسيير المالي للمؤسسة.

ثالثاً: الأهداف المرتبطة بتحسين شروط الإنتاج: وهي

- تحسين قدرات الإنتاج بالمؤسسة.
- استغلال الامتيازات المتوفرة.
- خفض الكلفة الإنتاجية.
- الرفع من جهود البحث والتطوير.

المطلب الثاني: التصدير داخل قطاع المحروقات

الفرع الأول: مدى تبعية الصادرات الجزائرية للمحروقات

قبل الخوض في الحديث عن أهم استراتيجيات ترقية الصادرات خارج المحروقات ومدى إسهامها في تنويع الاقتصاد الوطني لا بد أن نشير بشكل موجز عن حقيقة التبعية المتجذرة للمحروقات، وخطورة هذا الموقف على الاقتصاد الوطني فمن المعروف أن الجزائر تدين براحتها المالية للنفط، لكن هذا المورد هو نعمة ونقمة في الوقت ذاته، حيث لا يتم استغلال عوائده بشكل ناجح

[1] رضوان المحمود العمر، نفس المرجع السابق، ص 114.

ومنتج في قطاعات تدير العجلة الاقتصادية[1]، لأن اقتصاد الجزائر مبني منذ خمسة عقود مضت على سياسة الريع النفطي، وذلك باعتماده الكلي على مداخيل تصدير النفط والمحروقات، ففي عام 2008 بلغت مداخيل الجزائر أكثر من80 %نتيجة لتصدير المحروقات حيث تمثل هذه المداخيل 45% من الناتج الداخلي الخام، و98% من مصادر البلد من العملة الصعبة وتمول 79% من الإنفاق العمومي، و90% من مداخيل الميزانية تأتي من الجباية النفطية.

إن هذه الأرقام تؤكد تبعية الجزائر للأسواق العالمية للطاقة التي لا يمكن على أي حال من الأحوال التحكم بأسعارها، وبالتالي انهيار الاقتصاد الجزائري عندما تشهد هذه الأسواق انهيارا مريعا في الأسعار مثلما حدث عام 1986 حين انهارت أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها. ودخلت الجزائر نتيجة ذلك مرحلة من الإفلاس وما سببته من زيادة عبء المديونية الخارجية، وكذا ضغط المنظمات الدولية ذلك ما أكد خطورة الاعتماد على تصدير منتج واحد، ولا بد من مخرج لهذه الأزمات عن طريق التصدير خارج المحروقات، أي الانتقال من اقتصاد الريع إلى اقتصاد الإنتاج.

إن الاستمرار في المراهنة على النفط باعتباره محركا للاقتصاد وسلعة استراتيجية لها خطورتها في حال السلم والحرب، فهو يعتبر من بين أهم عناصر التقدير الاستراتيجي للدول، كما أنه يعتبر من بين مؤشرات قياس ثراء وغناء الدول.

[1] أشرف عبد العزيز عبد القادر وآخرون، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية، أساس التنمية وفرص العمل، دراسات قطرية، الناشر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط الأولى، بيروت، 2013، ص76.

المبحث الثاني: استراتيجيات الجزائر في ترقية الصادرات خارج المحروقات

المطلب الأول: الإجراءات المتخذة لترقية الصادرات خارج المحروقات

بعد الأزمة النفطية لسنة 1986 تفطنت الحكومة الجزائرية إلى ضرورة الإسراع في تنفيذ كل الإجراءات الكفيلة بترقية الصادرات غير النفطية لتخفيض آثار انخفاض سعر البترول في السوق الدولي على الاقتصاد الوطني، هذا الأمر الذي دفعها إلى اتخاذ جملة من الإجراءات لتنشيط صادراتها خارج المحروقات وذلك من خلال وضع الأطر الضرورية لها، والمتمثلة في الجوانب التمويلية، والتحفيزية والقانونية وهي كالتالي:

الفرع الأول: إجراءات ترقية الصادرات خارج المحروقات

أولا: إجراءات تمويل الصادرات

إن عملية تمويل الصادرات تكون إما بالاعتماد على القدرات والموارد الذاتية وهو ما يسمى بالتمويل الذاتي، أو التمويل الخارجي وذلك باللجوء إلى المؤسسات المالية والبنكية المختصة مقابل أسعار فائدة معينة تتحدد على أساس المنافسة، إضافة إلى ذلك يوجد نوع آخر من التمويل والمتمثل في المساعدات المالية وهو خاص بثلاث عمليات يرتكز عليها نشاط التصدير [1]وهي كما يلي:

1-عملية التنقيب عن الأسواق الخارجية:

إن هذا النوع من البحث يعتبر تكاليف إضافية بالنسبة للمؤسسة المصدرة وعقبة أمام صادرات هذه المؤسسات ولتجاوز ذلك يتم تقديم إعانات لهذه المؤسسات بهدف تمكينها من تقليص تكاليفها الموجهة لعملية البحث، ومن أمثلة هذه الإعانات:

- تأمين المعارض التجارية في الداخل والخارج، والصالونات الدولية.. الخ. وقد تتفادى بعض أخطار التصدير وذلك لعدم اعتمادها على مواردها الذاتية في عملية البحث بشكل تام.

[1]La chambre Algérienne. Le commerce et de l'industrie CACI,(1) le financement des, exportation. Mutation N=18, 1936 PP24 -26

2- عملية تحضير المنتج الموجه للتصدير:

بعد ترسيم العملية بعقد بين المصدر والمستورد، فإن الشركة المصدرة تقوم بتقديم طلب تمويل صناعة المنتج الموجه للتصدير، حيث يتخذ هذا النوع عدة أشكال أهمها:

أ- تمويل الصنع: كل مؤسسة صناعية مصدرة باختلاف أحجامها وأنواعها تحتاج الى هذا النوع من التمويل حيث تقوم هذه المؤسسات بتقديم طلب للقطاع البنكي بغرض تمويل عملية الإنتاج، ويكون ذلك بإبرام عقد بين الطرفين للاستفادة من القرض أو ما يسمى بالتمويل المسبق شرط أن تبين القيمة النقدية المستحقة وطبيعة المنتجات المصنعة.

ب-تمويل الاستثمارات: يرتبط هذا التمويل بعدة جوانب من بينها:

- تمويل المنشئة عن طريق خلق فروع ووحدات من الخارج تكون تابعة للمؤسسة الأم في الداخل
- تمويل عملية المقاصة التي تقوم بها المؤسسات بالخارج.

ت-تمويل المخزونات في الخارج: هو عبارة عن تسبيق يمنح من طرف الخزينة للمؤسسة أو الشركة المصدرة والتي ترغب في إقامة مخزون في الخارج، وهو ما يسمح لها بزيادة مبيعاتها[1].

3-تقنيات تمويل عملية التصدير:

هناك مجموعة من التقنيات المستعملة في التجارة الخارجية لتمويل عمليات من قبل المصدر والمستورد تمثل فيما يلي:

أ-القروض المشتركة المجمعة (SyndicatedLoans)

تسمى أيضا بقروض التجمع البنكي، وهي قروض كبيرة نسبيا تنظم لصالح مقترض معين بمشاركة مجموعة من البنوك والمؤسسات التمويلية، وازداد استخدام هذه القروض في السنوات الأخيرة

[1] قسوم ميساوي الوليد، دراسة اقتصادية وقياسية للصادرات الصناعية في الجزائر مع أخذ الفترة 1979 إلى 2006، رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، 2007-2008، ص47-49.

بسبب كبر حجم المشروعات المحلية والدولية ومتطلباتها التمويلية وكذلك لكبر المخاطر التي لا يستطيع أن يتحملها البنك بمفرده.

ب-القروض التصديرية (Export Credits):

في إطار سعي الدول لزيادة صادراتها نحو الخارج تقوم الدول الكبرى والبعض من الدول الناشئة بتقديم الدعم المالي لصادراتها، وذلك عن طريق منح قروض تصديرية بأسعار فائدة تقل عن أسعار فائدة السوق وضمان المخاطر السياسية التي قد تتعرض لها تسديد تلك القروض [1].

ت-التأجير التمويلي (Financial leasing):

وهو القيام بعمليات استئجار الأصول الثابتة والمعدات أو التجهيزات بدلا من شرائها مقابل التزام المستأجر (Lessee) بدفع دفعات استئجار مثالية للمؤجر (Lesser) خلال مدة العقد. ويتخذ التأجير التمويلي عدة أشكال أهمها: عقود استئجار تشغيلية، أو عقود استئجار مالية أو رأسمالية.

ث-التمويل الجزافي (Forfaiting):

تتضمن هذه التقنية بيع سندات أو كمبيالات من أجل الحصول على تمويل نقدي فوري، وتنشأ هذه الالتزامات المالية نتيجة قيام أحد المصدرين ببيع سلع إلى مستورد في بلد آخر، ورغبة من المصدر في الحصول على تمويل مقابل سندات الدين التي في حوزته فإنه يقوم ببيعها إلى أحد البنوك أو المؤسسات التمويلية المتخصصة دون حق الرجوع من المصدر، ويتم هذا البيع بأن يسلم المصدر السندات أو الكمبيالات المباعة، ويتم ذلك عادة خلال فترة زمنية تمتد إلى 05 سنوات من تاريخ الصفقة إلى المستورد مقابل الحصول على قيمتها فورا [2].

[1] ماهركنج شكري، مروان عوض، المالية الدولية: العملات الأجنبية والمشقات المالية بين النظرية والتطبيق، دار الحامد، الأردن، الطبعة الأولى، 2004، ص144.

[2] حسين بالعجوز، مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية، دراسة مقارنة مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية -مصر -2009، ص104.

ج- الفوترة (Factoring):

إن عملية الفوترة تمثل تجميع الوقائع الملائمة حول المنتج، الأسعار، المناولة، الشحن، الضرائب ومعالجة التضخم ثم ترسل الفواتير إلى الزبائن. بعد ذلك إلى قسم الفوترة، ليقوم بتحويل هذه المعلومات إلى حساب المدينين ومراقبة المخزون [1].

ثانيا: إجراءات سياسة الصرف

***سياسة تخفيض العملة:** تستخدم هذه السياسة على نطاق واسع لتشجيع الصادرات، ويكمن الهدف من تخفيض قيمة العملة إلى علاج الاختلال في ميزان المدفوعات وذلك بتشجيع الصادرات وتقييد الواردات، كما أنه يعمل على الحد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج، وتشجيع استيرادها. وقد يكون التخفيض بسبب قلة دخل بعض الفئات المنتجة، حتى يتم تخفيف عبء مديونيتها. أو تدهور أثمانها فى الأسواق الدولية لكن لنجاح هذه السياسة يجب توفر مجموعة من الشروط أهمها: [2]

1- مرونة الصادرات: أن يتصف الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كاف من المرونة بحيث يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى ارتفاع كبير في الطلب العالمي على المنتجات المصدرة.

2- مرونة العرض المحلي لسلع التصدير: أن يكون العرض المحلي للسلع المصدرة مرن بحيث يستجيب الجهاز الإنتاجي للطلب الجديد الناجم عن ارتفاع الصادرات.

3- ضرورة الاستقرار في الأسعار المحلية، وعدم ارتفاعها بعد التخفيض حتى لا ينعكس ذلك على ارتفاع أسعار تكلفة المنتجات المحلية.

---

[1] ابراهيم الجز راوي، عامر الجنائي، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2018، ص130.

[2] سليمان دحو، التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، دراسة واقع تسويق التمور في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016، ص38.

4- عدم قيام الدولة بالمنافسة الأخرى بإجراءات مماثلة لتخفيض عملاتها مما يزيل الأثر المترتب عن التخفيض.

5- استجابة السلع المصدرة للمواصفات، الجودة والمعايير الصحية والأمنية الضرورة للتصدير.

ثالثا: الإجراءات الجمركية

تساهم الحوافز والتسهيلات الجمركية بشكل مباشر في خفض التكاليف الرأسمالية للمشروع ومن ثم انخفاض حاجة هذا الأخير من الموارد المالية، ومن أهم الأنظمة الخاصة بالتسهيلات الجمركية ما يلي:

أ- **نظام السماح المؤقت:**

الذي يقضي بإعفاء أنواع محدودة من المواد الأولية والتي تدخل في سلع يتم تصديرها من الرسوم الجمركية بغرض تنفيذ أوامر تصديرية محددة.

ب- نظام استرداد الرسوم الجمركية (دروباك):

يقوم هذا النظام على أساس استرداد الرسوم الجمركة المسددة عن المواد الأولية والمكونات التي يتم استيرادها بغرض استخدامها في تصنيع بعض السلع التيتم تصديرها.

ت- نظام الإيداع:

ويقصد به إيقاف تحصيل الرسوم الجمركية المقررة على مستلزمات إنتاج السلعة المصدرة لفترة زمنية محددة.

ث- المناطق الحرة:

إن الهدف من إنشاء هذه المناطق في إطار استراتيجية تنمية الصادرات هو جذب الاستثمار الموجه للتصدير والعمل على توفير الخدمات الأساسية التي تحتاجها هذه الصناعة بأسعار مدعمة، وكذلك تحديد مستويات الأجور بما لا يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج[1].

رابعا: الإجراءات الجبائية

قامت الدولة بإصلاح النظام الضريبي ومحاولة تخفيف العبء أمام المصدرين خارج قطاع المحروقات وذلك بالإعفاء الكلي أو الجزئي لمختلف الضرائب.

أ- الضريبية على أرباح المؤسسات IBS:

تم صدور قرار هذا النوع من الضريبة سنة 1990 في قانون المالية في الجريدة الرسمية وقد نصت المادة 135 على: " تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخيل التي تحققها المؤسسة وغيرها من الأشخاص المعنويين" المشار إليها في المادة 136"[2].

حيث استفادت المؤسسات الجزائرية بتخفيف المعدل العادي لهذه الضريبة من 50 %إلى30 %والمعدل المخفض يقدر ب 15% بالنسبة للأرباح المعاد استثمارها من خلال قانون المالية لسنة 1990، مما عرف المعدل تخفيض آخر خلال قانون المالية لسنة 2006 حيث أصبح المعدل العادي 25 %والعدل المخفض 12.5% والهدف من كل هذا هو تعزيز المركز المالي لهذه المؤسسات وتوسيع قدراتها الإنتاجية.

ب- الرسم على القيمة المضافة:

يتعلق الرسم TVA بالقيمة المضافة المحققة من طرف المؤسسات أثناء العمليات الإنتاجية والتجارية، حيث أنها تحدد الفرق بين الإنتاج الإجمالي والاستهلاكيات الوسطية للسلع والخدمات، فهو

[1] حجاب إكرام، ترقية الصادرات خارج المحروقات، آلية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المتنوع – دراسة حالة الجزائر – أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث تخصص إقصاد نقدي ومالي معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة، 2020-2021، ص125-126.

[2] المادة 136، الجريدة الرسمية 1991، العدد 57.

ضريبة غير مباشرة على الاستهلاك تجمع من طرف المؤسسات لصالح الدولة، ليتحملها المستهلك النهائي. حيث يتم إدراج TVA في النظام الضريبي بموجب قانون المالية 1991، فعوض الرسم على القيمة المضافة الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج. (T.U.G.P.)، والرسم الوحيد على تأدية الخدمات (T.U.G.P.S) ، والغرض من هذه الرسوم هو تشجيع المؤسسات على التصدير[1] وذلك بتقوية المنافسة بينهم من أجل النشاط في الأسواق الدولية بإلغاء الضرائب على المنتجات الموجهة للتصدير، و يمس هذا الاعتماد ما يلي:

1- عمليات البيع والصنع التي تتعلق بالبضائع المصدرة.

2- عمليات الشراء أو البضائع المستوردة والمحققة من قبل المصدر والمخصصة إما لإعادة تصديرها على حالها، أو لإدخالها في صنع سلع معدة للتصدير وكذلك الخدمات المتعلقة بالتصدير، ويمكن للمصدر أن يسترجع الضريبة في حال عدم الاستفادة من الإعفاء، وذلك طبقا "للمادة رقم 50 من قانون الرسم على رقم الأعمال"[2].

ت- الرسم على النشاط المهني:

في المادة 220 للفقرة 3 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة "لا يدخل ضمن رقم الأعمال المعتمدة كقاعدة للرسم على مبلغ البيع والتسليم والسمسرة المتعلقة للمواد والسلع الموجهة للتصدير"[3]

وهذا النوع من الرسم هو ضريبة مباشرة سنوية تفرض على إيرادات أصحاب المهن أو على رقم الأعمال خارج الرسم على القيمة المضافة للمؤسسات وهذا الإعفاء وارد في المادة 220، ومعدله 2% تستفيد منه الجماعات المحلية حيث 0.59% منه يعود للولاية و1, 30% منه يعود للبلدية

---

[1] معاشو مصطفى، قياس أثر التوزيع الدولي في تنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال 2008 -2018، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث في علوم التسيير، تخصص تجارة دولية وتسويق دولي كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2019-2020، 124-125.

[2] افاق المالية لسنة 2005، الجريدة الرسمية: العدد 85 الصادر في عام 2004 المادة 30 المعدلة لأحكام المادة 50 من قانون المرسوم على رقم الأعمال، ص 10-11

[3] بن جلول خالد اثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي، دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر، 1970-2006، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، 2008-2009، ص130.

و0.11% منه يعود للصندوق المشترك للجماعات المحلية. هذا يتم دفعه في مكان تحقيق رقم الأعمال أو المداخيل[1]

ث- إقرار الإعفاء الدائم من الضريبة على أرباح الشركات:

وهذا ما نصت عليه المادة 138 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة المعدلة بموجب قانون المالية لسنة 2006 المادة 6 منه، ويشمل عمليات البيع والخدمات الموجهة للتصدير ما عدا النقل البري والجوي وإعادة التأمين[2].

ج- الإلغاء النهائي للدفع الجزافي:

هو خاص بالمؤسسات التي تقوم بعمليات بيع السلع والخدمات الموجهة للتصدير وهذا ما نصت عليه المادة 209. الفقرة 3 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة الملغاة بموجب قانون المالية لسنة 2006 المادة 13 منه[3].

4-إن خصوصيات الاقتصاد الجزائري تؤكد أن البدائل التنموية لم تتحقق مع مرور كل برنامج تنموي.

5-الاهتمام الدولي بالطاقات الجديدة وتراجع أهمية الطاقة الأحفورية حيث تمثل حاليا الطاقة المائية والكتلة الحية حوالي 15.2% من إنتاج الطاقة العالمية.

الفرع الثاني: الهيئات المساعدة على ترقية الصادرات خارج المحروقات

أولا- الهياكل التنظيمية الموضوعة لترقية الصادرات خارج المحروقات

1- وزارة التجارة:

[3]معاشو مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 186.

[2]معاشو مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 126.

[3]أهم النصوص والقوانين المتعلقة بالتجارة الخارجية، الوكالة الجزائرية لترقية التجارة الخارجية أوت 2000، ص 327.

هي واحدة من أهم الدوائر الحكومية التي عرفت عدة تغيرات في صلاحياتها ويحكمها الآن مرسوم تنفيذي رقم 207/94 المؤرخ في 1994/07/16 الذي بموجبه يتولى وزير التجارة المهام الموكلة إليه وهي كالتالي:

- ينشط ويحفز من خلال الهياكل المناسبة بالاتصال مع الدوائر الحكومية والهيئات المعنية بالأعمال التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف.
- تشجيع الصادرات وتوظيف الإنتاج المحلي مع السلع والخدمات في الأسواق الخارجية.
- إعداد واقتراح استراتيجيات لترقية الصادرات خارج المحروقات.
- المساهمة في إعداد الاتفاقيات التجارية والتفاوض بشأنها مع الهيئات المعنية.
- وقد أنشئ إضافة إلى ذلك على مستوى الوزارة لجنة دائمة مكلفة بترقية الصادرات خارج المحروقات ومتابعتها بموجب القرار رقم 20 المؤرخ في 06/31/ 1996، مهمتها رفع تقرير شهري إلى رئيس الحكومة مع اتخاذ القرارات التي من شأنها ترقية الصادرات خارج المحروقات وتطويرها.

2- الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة: CACI: [1]

أنشئت هذه الغرفة بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 93/96 المؤرخ في 3 مارس 1996 وهي مؤسسة ذات طابع عمومي صناعي وتجاري تقوم بجملة من المهام كالتالي:

- تنظيم أو المشاركة في جميع الملتقيات والتظاهرات الاقتصادية داخل وخارج الجزائر.
- إنجاز مجموعة من الدراسات التي تساعد على ترقية المنتجات والخدمات الجزائرية في الأسواق الخارجية وكذا القيام باقتراح التدابير الرامية لتسهيل عملية تصدير المنتجات وترقيتها.
- تقديم علاقات التعاون والتبادل وإبرام الاتفاقيات التجارية مع الهيئات الأجنبية المماثلة.
- تمثيل الجزائر في المعارض والتظاهرات الاقتصادية الرسمية التي تنظم في الخارج.

3- الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير SAFEX:

يكمن دور هذه الشركة في القيام بالمهام المتعلقة بتنمية المبادلات التجارية وكذا نسبتها من خلال ترشيد الواردات وترقية الصادرات وذلك من خلال ما يلي:

[1] مصطفى بن ساحة، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تخصص تجارة دولية، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، 2010-2011 ص 114.

- متابعة عملية المقاصة والمساعدة التقنية للمتعاملين الوطنيين في مجال التصدير.
- تنظيم الندوات والملتقيات والاجتماعات بهدف جمع المعلومات والخبرات والتجارب في توجيه الواردات.
- تسهيل تحديد المناطق والبلدان المصدرة للمنتجات بالنسبة للمتعاملين الاقتصادين.
- تسيير المعارض الدائمة لمنتجات التصدير.
- رقابة جودة المنتجات الموجهة للتصدير من خلال تطوير الصادرات وذلك بدراسة السوق والوثائق الإشهارية.
- المشاركة مع الهيئات الأخرى في إعداد المقاييس التقنية التي تخضع لها المنتجات المخصصة للتصدير.

- تعيين مراكز مراقبة التصدير في كافة التراب الوطني[1].

4-الصندوق الخاص بترقية الصادرات FSPE:

أنشئ هذا الصندوق بمقتضى قانون المالية لسنة 1996، حيث يقوم بتقديم إعانات مالية للمتعاملين المساهمين في ترقية الصادرات غير النفطية وهو يعمل على تغطية المصاريف التالية:

- الأعباء المتعلقة بحراسة الأسواق الخارجية لصالح المصدرين.
- أعباء الدراسات الهادفة إلى تحسين نوعية المنتجات والخدمات الموجهة للتصدير.
- المساعدات التي تقدمها الدولة بهدف ترقية الصادرات عن طريق المشاركة في المعارض الدولية.
- تغطية جزء من تكاليف البحث عن الأسواق الخارجية الملائمة للمصدرين ومنتجاتهم.
- تمويل التكاليف المرتبطة بعملية تكييف المنتجات في الأسواق الخارجية.

ثانيا- الهياكل المستحدثة المنشأة لترقية الصادرات خارج المحروقات:

[1] قشرو فتيحة، استراتيجية ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود، مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحيى فارس –المدية، 2016-2017، ص 34.

1- الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX:

وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تحت وصاية الوزير المكلف بالتجارة وحسب المادة 2 في إطار المرسوم التنفيذي رقم: 04 - 174 المؤرخ في

12-06 -2004 [1] تكلف هذه الوكالة بالمهام التالية:

- تحديد استراتيجية ترقية التجارة الخارجية ووضعها حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من الهيئات المعنية.
- تسير وسائل ترقية الصادرات خارج المحروقات لصالح المؤسسات المصدرة.
- إجراء دراسات استشرافية وقطاعية شاملة حول الأسواق الخارجية وتحليلها.
- إعداد تقرير سنوي لسياسة الصادرات وبرامجها.
- قيام الوكالة بنشاطات مدفوعة الأجر في مجال الإتقان وفي تلقين تقنيات التصدير وقواعد التجارة الدولية.

2- الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات CAGEX: [2]

عينت هذه الشركة لتسير نظام تأمين القروض المرتبطة بالصادرات غير النفطية وهي تخضع للمادة 04 من القانون 96-06 الصادر في 10 جانفي 1996. ومن بين المهام السياسية الموكلة إليها:

- ضمان تأمين الصادرات الجزائرية من الأخطار السياسية والتجارية.
- السعي إلى تحفيز مصدري المنتجات الغير النفطية على اقتحام الأسواق الدولية بارتياح من خلال ضمانها للتمويلات التي تقدمها البنوك لهؤلاء المصدرين.
- كما تلعب دور الوسيط بين المصدرين الجزائريين والشركاء الأجانب.
- تمكين المصدرين من الاستفادة من خدمات معلوماتية هامة حول الأسواق الخارجية والوضعية

[1] المرسوم التنفيذي رقم 04-174 المؤرخ في 2004/06/12، المتضمن، إنشاء الوكالة الوطنية لترقية الصادرات.

[2] الدكتور عماد صوالحية، السلطات الإدارية المستقلة في الأنظمة العربية، Blurb. Incorported، لندن، الطبعة الأولى، 2020، الصفحة 40.

المالية للشركاء الأجانب قبل قيام المصدر بعملية التصدير.

3-الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريينANEX AL:

هي جمعية تم إنشاؤها في10جوان 2001 بمقتضى الأمر رقم: 31/90 المؤرخ في 24 ديسمبر1990، وهي جمعية تخدم جميع المصدرين سواء كانوا عموميين أو خواص من بين مهامها ما يلي:

- جمع المصدرين الجزائريين تحت راية واحدة.
- حماية مصالح المصدرين المنظمين إليها ماديا ومعنويا.
- تنمية وتنشيط برامج التكوين الخاصة بتقنيات التصدير.
- إقامة المعارض والتظاهرات والمشاركة فيها داخل وخارج الوطن.
- المساهمة في بناء استراتيجية لترقية الصادرات خارج المحروقات من خلال دراسات قدرات وإمكانيات المصدرين.

4- المجلس الوطني الاستشاري لترقية الصادرات CNCPE[1]:

أسس هذا المجلس حسب المرسوم التنفيذي رقم 4 - 173 المؤرخ في جوان 2004، من بين مهامه ما يلي:

- المساهمة في تحديد أهداف واستراتيجيات تطوير الصادرات.
- المباشرة في تقرير برامج وأعمال تؤدي إلى اقتراح كل قياس لتشجيع وتنويع الصادرات خارج المحروقات.

5- نادي المصدرين CEA:[2]

هو عبارة عن جمعية وطنية ذات طابع غير مالي، أنشئ في 30 ديسمبر 1989 من طرف السلطات العامة والخاصة وذلك عن طريق:

[1]. المرسوم التنفيذي رقم 173 /04 المؤرخ في جوان 2004.

[2] Actuel, Le magazine de l'économie et du Partenariat euro-africain, n: 033, 1998, P17

- تبادل المعلومات العلمية والتقنية والانتقاء والتعاون مع الأعوان الاقتصاديين.
- مناقشة كل الأسئلة المتعلقة بالتجارة الدولية.
- الدفاع عن المصدرين ومصالحهم.
- التعاون المشترك بين المنضمين إلى النادي.

ومن بين أهدافه ما يلي:

- وضع تحت تصرف المصدرين القوانين والتنظيمات الخاصة بالتجارة الخارجية.
- تقييم كل الاقتراحات حول تحسين وتطوير الصادرات خارج المحروقات من قبل السلطات العامة.

ثالثا- الهياكل الأخرى المساعدة والمدعمة على ترقية الصادرات خارج المحروقات:

1- الجمعية الوطنية لترقية الصادرات APEX:

تأسست هذه الجمعية في سبتمبر 1999 بالجزائر العاصمة، وهي ملتقى يضم المتعاملين الجزائريين الخواص ومن القطاع العام المهتمين بالدخول إلى الأسواق الخارجية، يتم من خلال هذا الملتقى تبادل الأفكار وتنظيم اللقاءات وطرح الاقتراحات الهادفة للخروج بالمبادلات الاقتصادية والتجارية الجزائرية من التصدير الوحيد وهو المحروقات، والاستيراد المتمثل في الكثير من السلع الاستهلاكية وغيرها. وتكمن الأهداف التي تصبو إليها هذه الجمعية فيما يلي:

- وضع إطار يعمل على دعم الصادرات خارج المحروقات.
- المشاركة في تهيئة المحيط للتصدير.
- الإعلام والتوجيه للمصدرين وضمان وصول المعلومة وتأثيرها على الإجراءات الداخلية لعمليات التصدير.
- التنظيم للحوار بين القطاع الخاص والإدارة العامة من أجل تطوير محيط الصادرات.
- التعريف والتقييم للمنتجات الجزائرية من أجل الرفع من جودتها ونوعيتها من خلال المشاركة في التظاهرات الاقتصادية.

المطلب الثاني: الدوافع التي حتمت على الجزائر التوجه نحو الأسواق الدولية الواعدة

إن الانخفاض المسجل في نسبة الصادرات خارج المحروقات والاختلال الهيكلي الحاصل على مستوى الصادرات الجزائرية لا زال يشكل مصدر قلق بالنسبة للدولة الجزائرية، الأمر الذي أدى بالعديد من الحكومات المتعاقبة على السلطة في الجزائر بإدراج مسألة تنويع الصادرات غير النفطية على رأس الأولويات التي يجب النظر إليها، وقد تسبب تلك الاختلالات جملة من العوامل التي كانت الدافع الأساسي في التوجه نحو تنويع الصادرات الجزائرية ونخلص هذه العوامل فيا يلي:

الفرع الأول: النزعة الحمائية: كنتيجة للأزمات المالية التي عرفتها الدّول المتقدمة سنوات الثمانينات، وكنتيجة أيضا للركود العالمي الذي ساد في معظم دول العالم اتجهت الدول المتقدمة والصناعية الكبرى إلى إتباع سياسة تجارية حمائية أمام وارداتها من كافة السلع الأولية والصناعية، كما اعتمدت هذه الدول إلى تبني قيود جمركية غير تعريفية بعدما نجحت **Gatt** في تخفيض متوسط التعريفات الجمركية.

إنّ هذه النزعة الحمائية كان لها الأثر البالغ صادرات الدول النامية، وذلك منذ منتصف السبعينات، يرجع هذا التوجه المتزايد نحو النزعة الحمائية من قبل الدول المتقدمة.

الفرع الثاني: الدين الخارجي

إنّ الإختلالات الحاصلة في موازين المدفوعات وعجزها في الكثير من الأحيان جعل العديد من الدول النامية التي تعاني من مثل هذه المشاكل تحاول اللجوء إلى الاقتراض من الخارج، وهو ما سببت لها عجزا في الحساب الجاري. وقد تعمق هذا العجز كنتيجة لارتفاع أسعار الفائدة المطبقة على هذه القروض.

أمام هذه الأزمات الخانقة والعجز الجاري في ميزان المدفوعات بات لازما على هذه الدول أن تبحث عن مصدر آخر لمجابهة العجز الخارجي.

وهنا يبرز أثر التصدير كأهم مصدر لمعالجة الخلل الحاصل في ميزان المدفوعات، ويعتمد هذا المصدر على تطوير القدرة التصديرية والاهتمام أكثر باستراتيجيات التسويق الدولي ومن خلال

الجدول نلاحظ مدى الإختلالات التي عرفتها الجزائر خلال الفترة (1979 – 1988) وما أعقبه من تذبذب في أسعار البترول حتم على الجزائر التوجه على نحو الصادرات غير النفطية.[1]

جدول رقم (01): معدل التغطية ومعدل خدمة الدين للاقتصاد الجزائري(1979-1988).

السنوات	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
معدل التغطية	140	147.95	117.98	106.87	125.33	124.76	130.44	85.13	116.67	110.66
معدل خدمة الدين	27.62	27.48	26.66	30.97	33.76	37.06	35.97	59.25	55.97	77.08

[1]–وليد بيبي، د.سمية صلعة، حتمية ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، المجلد 6، العدد 2019/01، ص 459-479.

المبحث الثالث: الولوج إلى الأسواق الدولية الواعدة

المطلب الأول: ماهية ونشأة الأسواق الإفريقية.

أولا: مفهوم الأسواق الدولية الواعدة وأهمها:

تمثل الأسواق الدولية الواعدة فرصا تسويقية دولية سانحة لاستمرار المنتجات المحلية الجزائرية خارج المحروقات، بالتالي الحصول على قبول السلع والخدمات وينعكس ذلك على دورة حياة المنتوج. حيث يساهم في زيادة بقاء هذه السلع والخدمات في الأسواق الجديدة أطول فترة من بقاءها في الأسواق الداخلية[1].

وعليه فإن توسيع النطاق الجغرافي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات يعتمد على انتقاء الأسواق الدولية لخلق أسواق جديدة لمنتجاته.

ونرى من الممكن أن السوق المغاربية بالنظر إلى التقارب الجغرافي والتجانس الثقافي وكذا السوق الإفريقية بالنظر إلى القرب الجغرافي (سياسة الجار الأقرب: جغرافيا وثقافيا) تعتبر من أهم الأسواق الدولية الواعدة لتسويق منتجاتها.

ثانيا: نشأة الأسواق الأفريقية:

تعد السوق الإفريقية سوقا واعدة لصادرات الجزائر خارج المحروقات، حيث تحصى إفريقيا تعداد سكانيا يتجاوز 1,3 مليار مستهلك، مما يعني سوقا تجارية كبيرة غير أن الجزائر تربطها علاقات تجارية مع 24 دولة فقط من أصل 54 دولة عضوا في الاتحاد الإفريقي، وتمثل مبادلاتها التجارية مع إفريقيا. 3% فقط من مجموع تعاملاتها الخارجية. وترتكز أساسا مع دول شمال القارة خاصة، مصر وتونس ومع حجم الجزائر كأكبر بلد في القارة الإفريقية. لذا قررت الجزائر إتباع سياسة التمدد في إفريقيا للاستفادة من الفرص المتاحة في الأسواق الإفريقية.

ومع الانطلاق الرسمي لمنطقة التبادل الحر عام 2021، رأت السلطات الجزائرية أن الفرصة مواتية للاستفادة من سوق بأكثر من 1.3 مليار مستهلك بحجم مبادلات قد يتجاوز 3.4 تريليون دولار

[1] إلياس سالم، الأسواق الدولية الواعدة لصادرات الجزائر خارج المحروقات....إفريقيا والمغرب العربي، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 07، العدد02، ديسمبر 2021، ص185-192.

مع ناتج داخلي خام للقارة ككل يقدر ب 2.7 تريليون دولار، مع إمكانية الاستفادة من الفرص التي تتيحها منطقة التجارة الحرة من تحرير لحركة السلع والخدمات والاستثمارات والرفع التدريجي للتعريفات الجمركية فيما بين الدول أعضاء منطقة التبادل الحر.

ثالثا: تعريف منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية:

تعتبر منطقة التجار الحرةFree Trade Zone بمثابة المرحلة الثانية من مراحل التكامل الاقتصادي بين الدول بعد اتفاقية التجارة التفاضلية ويقصد بهذه المنطقة قيام دولتين أو أكثر بإزالة الحواجز التعريفية وغير التعريفية مثل: الحصص والإعانات على التجارة الدولية في السلع والخدمات.

إن أولى خطوات التكامل الاقتصادي لإفريقي يمكن إرجاعها إلى 4 عقود من الزمن حسب خطة عمل **لاغوس** من أجل التنمية الاقتصادية لإفريقيا والتي تم تبنيها سنة 1980 من قبل منظمة الوحدة الإفريقية (الإتحاد الإفريقى) حاليا.

ليتم بعد ذلك تدعيم هذه الخطوة بمعاهدة **أبوجا** سنة 1991 والتي تهدف إلى إنشاء الجماعة الاقتصادية الإفريقية الحرة بين الدول الإفريقية .

غير أن هذه القارة انتظرت في الحقيقة حتى شهر جانفي 2012 أين اعتمدت الدورة العادية 18 لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي **أديس بابا** مقررا لإنشاء منطقة تجارة حرة قارية افريقية ACFTA بحلول سنة 2017.

وجاء قرار فتح مسار المفاوضات حول إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في جوان أثناء الدورة العادية الخامسة والعشرين لقمة الاتحاد الإفريقي بجنوب إفريقيا.

وتم التوقيع التاريخي على الاتفاقية التأسيسية للمنطقة الحرة في 21 مارس 2018 لتدخل بعدها رسميا للمرحلة التشغيلية خلال القمة الاستثنائية للاتحاد الإفريقي المنعقدة بالنيجر في 07 جويلية 2019 من خلال اعتماد 5 أدوات تشغيلية وهي:

- قواعد المنشأ.
- الامتيازات التعريفية والآلية والإلكترونية للإبلاغ.
- إزالة الحواجز غير التعريفية.

– نظام الدفع والتسوية لعموم إفريقيا.

– مرصد التجارة الإفريقي لتوفير معلومات تجارية تسهيلا للتجارة في إفريقيا[1].

ثالثا: أهداف منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية:

بموجب المادة 3 من الاتفاق التأسيسي لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية تتمثل الأهداف العامة فيما يلي[2]:

1- خلق سوق موحدة للخدمات ميسرة لتنقل الأشخاص من أجل تعميق التكامل الاقتصادي للقارة الإفريقية ووفقا لما جاء في أجندة 2063.

2- خلق سوق محررة للسلع والخدمات من خلال جولات متتالية من المفاوضات تساهم في حركة رأس المال للأشخاص الطبيعية.

3- تسهيل الاستثمارات المبنية على المبادرات والتطورات في الدول الأطراف والمجموعات الاقتصادية الإقليمية

4- إرساء الأسس لإقامة اتحاد جمركي قاري وسوق مشتركة قارية موحدة في مرحلة لاحقة.

5- تشجيع وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والشاملة بين الجنسين والتحول الهيكلي للدول الأطراف.

6- تحسين القدرة التنافسية لاقتصاديات الدول الأطراف داخل القارة، وفي السوق العالمية.

7- تشجيع التنمية الصناعية من خلال التنويع وتنمية سلاسل القيمة الإقليمية والتنمية الزراعية والأمن الغذائي.

8- حل تحديات تعدد وتداخل العفوية داخل المجموعات الاقتصادية الإقليمية وتسريع عمليات التكامل الإقليمي والقاري.

---

[1] سفيان بولعراس، رهانات وتحديات ترقية الصادرات الجزائرية في ظل منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 6، العدد3، سنة 2022، ص 94-95-96.

[2] وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، 2018، ص 04.

رابعا: أهمية انضمام الجزائر لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية:

التحقت الجزائر رسميا باتفاقية منطقة التبادل الحر الإفريقية بداية 2021 وحينها أكد وزير التجارة كمال رزيق أن دخول هذه المنطقة سيمكن الجزائر الاستفادة من الإمكانيات المتوفرة والفرص المتاحة في القارة، وانضمام الجزائر لهذه المنطقة يعتبر خيارا استراتيجيا لتحقيق هدف تقليص التبعية لقطاع المحروقات، وفرصة من أجل تنويع الصادرات ومحاور الشراكات الاقتصادية، حيث يتوقع الإتحاد الإفريقي أن يؤدي المشروع إلى زيادة المبادلات البيئة التجارية بين البلدان بنسبة 60%بحلول 2022 وذلك بسبب:

- **قرب المنطقة:** بما أنه لديها حدود مع العديد من الدول الإفريقية ذلك ما يجعل لديها منافذ انتقال المنتجات الجزائرية الى دول القارة. وبالتالي يمكن خلق منطقة اقتصادية حجمها 3.4 تريليون دولار.

- **الطريق السيار شمال جنوب:** بما أنها تسعى لفتح الطرق البرية وخاصة مع دول الساحل لرفع التبادل التجاري تم فتح معبرا حدوديا سنة 2018 مع موريتانيا لتصدير منتجات جزائرية إلى دول غرب إفريقيا.

- **العلاقات الجيدة مع الدول الإفريقية:** هناك علاقات متينة بين الجزائر والدول الإفريقية خاصة في الجانب السياسي حيث تسعى إلى ترجمة العلاقات السياسة إلى علاقات اقتصادية ترفع التبادل التجاري في إطار إنشاء سوق إفريقية موحدة وخلق فرص للاستثمار الإفريقي[1].

وبمقتضى هذه الاتفاقية سيتم الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية للتجار بين البلدان الإفريقية بنسبة 90% من بنود التعريفات الجمركية، على فترة تمتد إلى 5 سنوات للدول النامية و10 للدول الأقل نموا بداية من مطلع العام المقبل[2].

[1] مقال بعنوان فرص انضمام الجزائر الى منطقة التجارة الحرة الإفريقية على الموقع https//www.al jazeera.net /2020 /e-business، تاريخ المعاينة 2021/06/20 الساعة10.25.

[2] عبد الحميد حمشة، واقع وآفاق الصادرات خارج المحروقات الجزائرية والتبادل التجاري في ظل منطقة التجارة الحرة الافريقية، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد: 05، العدد02، 2022، ص29.

المطلب الثاني: عراقيل تنشيط الصادرات في ظل الأسواق الإفريقية

إن النتائج التي تحققت خلال تجربة ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، تعكس وجود مخطط غير سليم محفوف بالمشاكل والعراقيل نذكر منها ما يلي:

1- صعوبة التطبيق العملي للإجراءات التشريعية والتنظيمية المتخذة بغية تشجيع وترقية الصادرات.

2- تعاني الجزائر من النوعية الرديئة مقارنة مع المنتجات الأجنبية وهذا سواء بالنسبة للقطاع الخاص أو العام. ويعود سبب ذلك طبيعة الجهاز الإنتاجي الذي مازال يشتغل بعقلية الاحتكار.

3- إن ارتفاع أسعار المنتجات الجزائرية بشكل كبير يحد من القدرة على المنافسة في الأسواق الأجنبية، هذا ما يؤدى إلى تضخيم التكاليف وضعف التكامل الصناعي ما بين الوحدات الإنتاجية إضافة إلى عوامل الإنتاج المنخفض.

4- بما أن الدول المتقدمة دعمت تجارتها الخارجية بفضل التكتلات والمنظمات وهذه الأخيرة لها مزايا بالنسبة إلى تلك البلدان، بينما تشكل حاجزا أمام صادرات الدول النامية ومن بينها الجزائر[1].

5- عدم توافر خطوط ملاحة منظمة.

6- عدم امتلاك المصدرين الجزائريين للمعلومات الكافية عن الأسواق العالمية. البنوك تمنح قروضا وتسهيلات للاستيراد عوضا عن تشجيع الاقتصاد الوطني، أدى إلى استنزاف المدخرات الوطنية نحو تمويل قطاع الاستيراد[2].

7- قصر النظر الاستراتيجي لدى المؤسسات الجزائرية لأنها تبحث عن أسواق دولية في التظاهرات الاقتصادية فقط كالمعارض الدولية من أجل صرف منتجاتها .

8- غياب التنسيق الجيد بين المتعاملين الاقتصادين على غرار منتدى رؤساء وأرباب العمل المصدرين مع هيئات الحكومة الوصية التابع لوزارة التجارة حول إيجاد أنجع السبل الكفيلة بتصدير المنتجات الوطنية إلى الخارج.

---

[1] ابن حمود سكينة، الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، عدد 14 ديسمبر (2000)، 209-218، ص216-217.

[2] هواري أحلام، يوسفي رشيد، سدي علي، وضعية الصادرات الجزائرية في الأسواق الدولية، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 8، العدد: 01، 2019، ص32-33.

9- استفحال ظاهرة الفساد الإداري والتي تطورت مع مرور الزمن وحسب تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2014 فقد تراجعت مرتبة الجزائر من 83 إلى 100، فالجزائر أنفقت ملايير الدولارات في السنوات الماضية ولم تتغير بنية الاقتصاد، ولولا ذلك الفساد وغياب الرقابة كان بالإمكان تنويع مصادر الاقتصاد الوطني فهناك مشاريع بقيت أكثر من 20 عاما وأنفقت أموالا طائلة.

10- نقص الدعم اللوجيستي للمصدرين الجزائريين من حيث التخزين والنقل والمناولة، حيث يشكو مصدرون من مشكلات عديدة تعترضهم على غرار محدودية طاقات الشحن [2]

خلاصة الفصل النظري

في ختام هذا الفصل نستخلص أن القطاع النفطي بالجزائر يهيمن من حيث صادراته على إجمالي الصادرات ويشكل مخاطر حقيقة على الاقتصاد الجزائري كلما تم الاعتماد عليه، ونلاحظ ذلك عندما تنخفض أسعار النفط في السوق الدولية بالإضافة إلى نضوب هذه الثروات الطبيعية، وتوجه العديد من الدول المتقدمة نحو تطوير طاقات يمكن أن تكون على المدى المتوسط أو البعيد لهذه الثروة بالتالي نستنتج أن عملية ترقية الصادرات للمنتجات الجزائرية خارج قطاع النفط يتطلب تسخير كل الجهود المتاحة وتوفير حزمة متكاملة من الآليات في مختلف المجالات وزيادة القدرة الإنتاجية والتنافسية للمنتج الوطني بأدنى تكاليف، وبجودة توافق المعايير المطلوبة في الأسواق الدولية الواعدة بغرض تمكينها من اختراق هذه الأسواق مع العمل على تقديم مجموعة من الحوافز للمصدرين الجزائريين وحل مختلف المخاطر التي تواجههم بالأخص في الأسواق الإفريقية.

الفصل الثاني

و اقع ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات

تمهيد

لقد عرف العالم صدمات نفطية منذ الحرب العالمية الثانية أولها كانت سنة 1973 والتي أثرت على الاقتصاد العالمي بشكل كبير سواء على الدول المنتجة أو الدول المستوردة وذلك على حسب نوع الأزمة المالية، إذ تشير العديد من الدراسات إلى أن للبلدان ردود فعل مختلفة حسب مستوى تركيبة وهيكلة الاقتصاد، وأن البلدان المصدرة للنفط والتي تعتمد في دخلها على هذا الأخير، إلى جانب عدم تنوع صادراتها تتعرض أكثر من غيرها للأزمات الخارجية نتيجة مواجهة التقلبات الكبيرة في أسعار نفطها التي تعتبر مصدرا رئيسيا للاضطرابات، كما تستمر في إظهار هياكل تصدير عالية التركيز وتغيير قليل للغاية نحو التنويع، رغم أنها عادة ما تنصح نفسها بشكل دوري بتنويع صادراتها من أجل تقوية اقتصاداتها ضد تقلبات أسعار السلع، وخلق وظائف جديدة خارج قطاع الموارد.

المبحث الأول: واقع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال فترة 2015-2022.

يعتبر قطاع التجارة الخارجية من أهم القطاعات الاستراتيجية والهامة والمؤثرة في الاقتصاد الجزائري خاصة عندما نتكلم على الصادرات، حيث شهدت نسبة الصادرات الجزائرية تطورات متذبذبة ما أثر على التجارة الخارجية وميزان المدفوعات والميزان التجاري للدولة.

المطلب الأول: تطوّر التجارة الخارجية الجزائرية خلال فترة 2015-2020.

التجارة الخارجية هي عبارة عن منظومة العلاقات السلعية النقدية التي تتكون من مجموع التجارة الخارجية لبلدان العالم، كما تمثل مختلف عمليات التبادل التجاري مع الخارج سواء في شكل رؤوس الأموال بهدف إشباع الحاجات، ويعد قطاع التجارة الخارجية للجزائر من إهمال قطاعات الاستراتيجية للاقتصاد الوطني. والجدول الموالي يوضح التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة 2015 - 2020 بالمليار دولار أمريكي

جدول رقم 02: إحصائيات التجارة الخارجية 2021

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الواردات	51.50	47.08	46.05	46.19	41.93	34.39
الصادرات	37.78	30.02	35.19	41.16	35.82	23.80
الميزان التجاري	13.17	17.06	-10.86	-5.02	-6.11	-10.60
معدل التغطية	73	64	76	89	85	69

تهتم التجارة الخارجية بالمعاملات الاقتصادية بين الصادرات والواردات ومدى تأثيرها على الميزان التجاري، ولقد عرفت التجارة الخارجية تطورا كبيرا سواء في جانب الواردات أو الصادرات والشكل الموالي يوضح التجارة الخارجية للجزائر بالمليار دولار أمريكي.

شكل رقم 01: تطور التجارة الخارجية للجزائر خلال فترة 2015-2020.

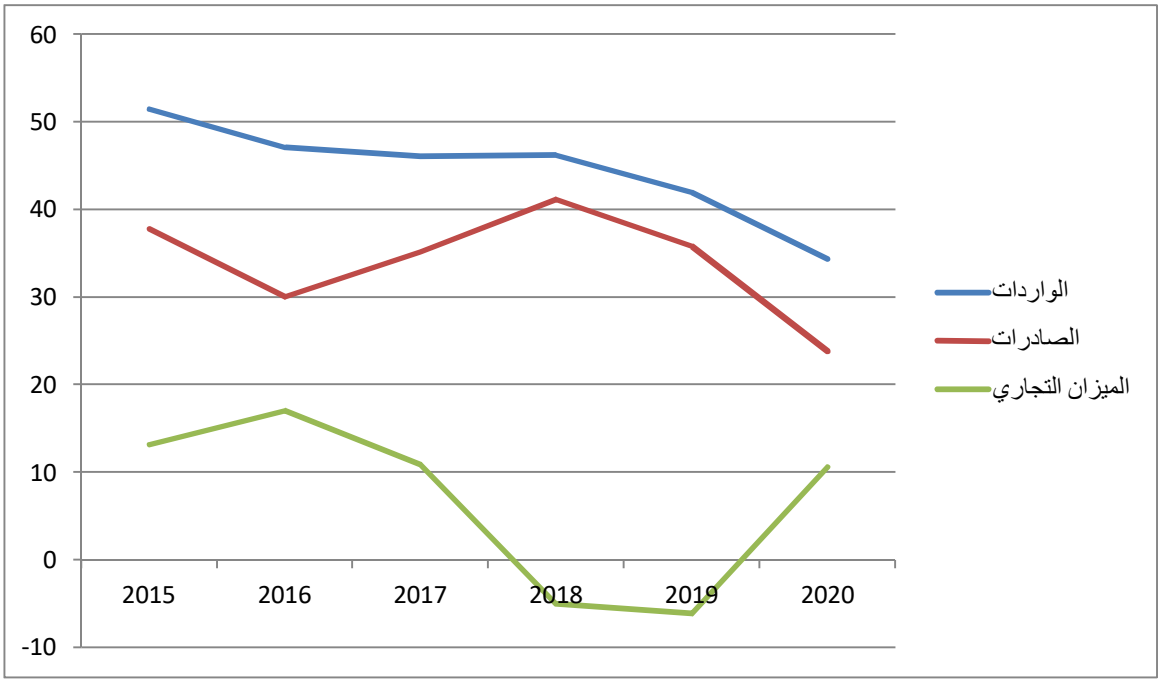

المطلب الثاني: تطوّر الصادرات الجزائرية خلال فترة 2015-2020.

تصنف الجزائر ضمن الدول البترولية التي لا تزال تعاني من عدم تنوع صادراتها وانحصارها فقط في مادة الطاقة والمحروقات هذا بالرغم من انتهاجها برامج من الإصلاحات الاقتصادية وتحرير التجارة الخارجية التي كانت من أهم أهدافها تنويع الاقتصاد والبحث عن مصادر جديدة للعملة الصعبة، سنحاول الوقوف على الصادرات الجزائرية تبيان تطور حصيلة صادرات المحروقات والصادرات غيرا لنفطية وذلك خلال الفترة الممتدة من 2015-2020.

جدول رقم 03: تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2015-2020.

الوحدة مليون دولار أمريكي.

السنوات	الصادرات النفطية		الصادرات غ نفطية		الصادرات الإجمالية	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
2015	35724	94.54	2063	5.64	37787	100
2016	28245	94.06	1780	5.94	30026	100
2017	32873	94.56	1890	5.44	34763	100
2018	38953	93.23	2830	6.77	41783	100
2019	32930	92,80	2070	7,2	34990	100
2020	20020	90,52	1910	9,48	21930	100

المصدر: بناء على إحصائيات المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك CNIS

ومن خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن صادرات الجزائر تعتمد بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات بأكثر من 93% من إجمالي الصادرات للفترة الممتدة من 2015-2020 حيث تراوحت نسبتها ما بين 93.41% و95,4%.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تذبذب مستمر في قيمة الصادرات غير نفطية، حيث يظهر لنا ضعف كبير في قيمة الصادرات خارج المحروقات طيلة فترة الدراسة، فقد قدرت قيمتها ب 2.05 مليار دولار سنة 2015 مقارنة مع قيمة صادرات المحروقات التي بلغت نسبة 33203 مليون دولار أي ما يعادل 33,203 مليار دولار أي بنسبة 94.51.%.

أما بالنسبة للسنوات الأربعة الأخيرة ونقصد بها (2016-2017-2018-2019) أين شهدت ارتفاعا متواصلاً إلا أنها لم تزد عن 2,83 مليار دولار وهذا يمثل نسبة 6.77 %من إجمالي الصادرات وهي أعلى نسبة وصلت إليها الصادرات خارج المحروقات. ولقد كان هذا نتيجة بعض المجهودات التي قامت بها وزارة التجارة لترقية الصادرات خارج المحروقات، خاصة بعد التراجع

الكبير الذي شهدته صادرات المحروقات حيث وصلت سنة2016 إلى أدنى مستوى لها إذ بلغت 28.245مليار دولار نتيجة لانخفاض أسعار النفط وقد أثر هذا على مداخيل الدولة من العملة وتسبب في ظهور عجز كبير في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، ولم يبق هناك من حل سوى ترقية الصادرات خارج المحروقات بالمقدار الكبير والمقبول، حيث بقيت تحت سقف 3 ملاير دولار.

-وتشير بعض الإحصائيات الواردة عن المديرية العامة للجمارك بأن قيمة الصادرات الجزائرية بلغت سنة 2019 ما قيمته 35.82 مليار دولار أي بانخفاض قدره 14.29 % عن سنة 2018.

شكل رقم 02: تطور الصادرات خلال فترة 2015-2020 الوحدة مليون دولار أمريكي

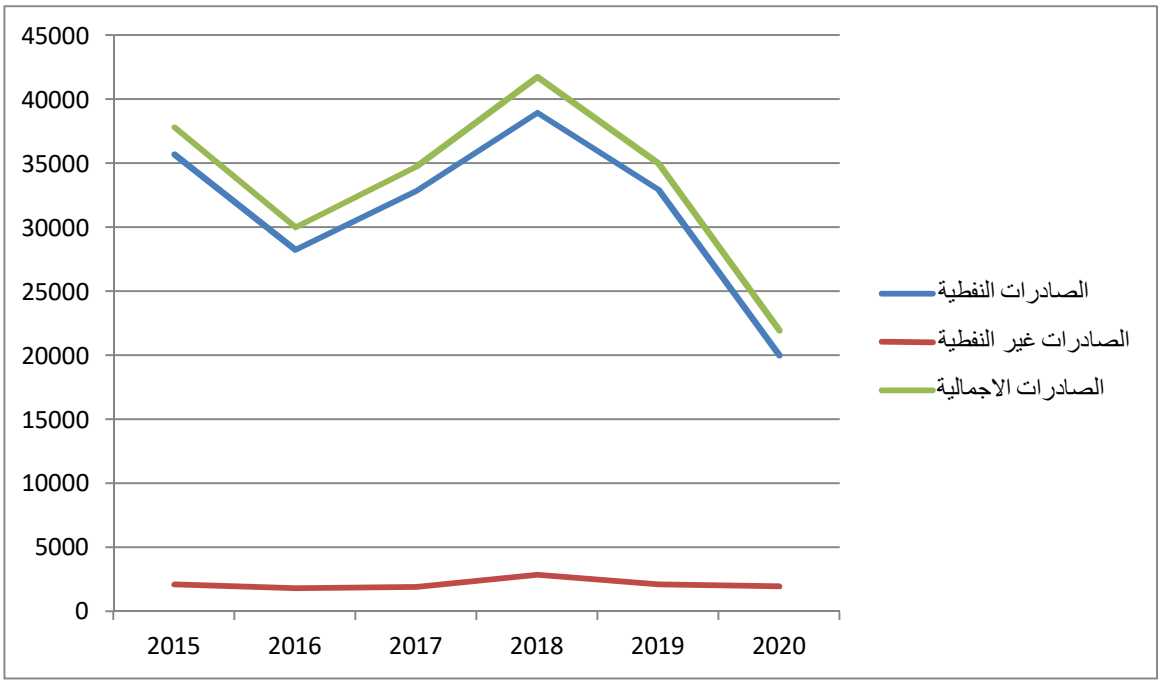

من إعداد الباحثتين اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من خلال المنحنى أن الصادرات في الجزائر تتوقف أساسا على قطاع المحروقات وبذلك فالتحسن في الميزان التجاري تتحكم فيه إلى حد بعيد أسعار المحروقات، حيث سجلت سنة 2014 فائضا في الميزان التجاري بمبلغ 4.30 مليار دولار لينخفض رصيده سنة 2015 ويسجل عجزا بحوالي 13.17 مليار دولار بسبب انخفاض كل من الصادرات والواردات، نظراً للتراجع الحاد في أسعار البترول بحوالي47.1 % سنة 2015.

وبالتالي عرف معدل تغطية الواردات بالصادرات انخفاضا من 107 % سنة2014 إلى 73%سنة 2015وفي سنة 2016 ارتفع العجز ليصل إلى 17.84 مليار دولار أي بزيادة قدرها 4.8% ويرجع ذلك إلى الانخفاض المستمر في أسعار البترول بحوالي 15.2% مما أثرت على حجم الصادرات النفطية التي تراجعت بحوالي 15.6%، وبالرغم من أن الكميات المصدرة من المحروقات في سنة 2016إرتفعت بحوالي10,7%، وقد وصل حجم الصادرات الإجمالية إلى 37,78مليار دولار، إضافة إلى انخفاض من حجم الواردات إلى47.08مليار دولار بعد أن وصلت إلى 51.5 مليار دولار سنة2015. يرجع ذلك إلى تقليص الواردات المتعلقة بمداخيل عوامل الإنتاج، سجلت سنة 2017 عجزاً في الميزان التجاري فقد انخفض إلى 10,86 مليار دولار أي بنسبة17,22%مقارنة مع سنة 2016، وكذلك انخفاض بطيء في حجم الواردات التي وصلت إلى 46,05 مليار دولار، وبذلك ارتفع معدل التغطية إلى 76% في سنة 2018حيث عرف الميزان تجاري عجز بقيمة 5.02 مليار دولار.

عرف حجم الصادرات ارتفاعا مقارنة بسنة2017 حيث وصل إلى.41.16 مليار دولار. في حين أن حجم الواردات ارتفع بشكل بطيء في حدود 46,19 مليار دولار.ومنه نجد أن معدل التغطية ارتفع إلى 89 %حيث سجلت سنة 2019 عجزا في الميزان التجاري بقيمة 6,11مليار دولار، وعرف حجم الصادرات انخفاضا مقارنة بسنة 2018 حيث وصلت إلى 35,82 مليار دولار.في حين أن حجم الواردات انخفض كذلك حيث وصل إلى حد 41,93 مليار دولار ومنه نجد أن معدل التغطية إنخفض إلى 85%.أما بالنسبة لسنة 2020 فتشير الأرقام إلى أن الميزان التجاري يسجل أقل عجز ب 10,60 مليار دولار.إذ عرف حجم الصادرات انخفاضا سريعا مقارنة بسنوات سابقة حيث وصلت إلى 23,80 مليار دولار في حين أن حجم الواردات كذلك شهد انخفاضا في حدود 34.39 مليار دولار كأقل نسبة في كل سنوات الدراسة (كورونا – فيروس 2019).

المبحث الثاني: الهيكل السلعي للصادرات خارج قطاع المحروقات

المطلب الأول: واقع قطاع التصدير خارج المحروقات

لقد سعت مختلف الحكومات المتعاقبة في الجزائر إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات خاصة منذ بداية الألفية الجديدة أين حاولت هذه الحكومة بناء اقتصاد متنوع خارج قطاع المحروقات، من خلال تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي وتعديل القوانين الخاصة بذلك، وإبرام اتفاقيات شراكة وتعاون اقتصادي مع عديد الدول، ولكن كل هذه المحاولات لم تأت بنتائج مرضية، ولعل الأرقام والإحصائيات الظاهرة في الجدول التالي خير دليل على ذلك حيث يظهر لنا هذا الجدول هيكل الصادرات الجزائرية لفترة 2015- 2020.

جدول رقم 04: هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات لفترة2015-2020

بالمليون دولار أمريكي

السنوات / الصادرات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
مواد غذائية	239	327	349	373	408	437
المواد الأولية	105	84	73	92	96	71
مواد نصف مصنعة	1685	1299	1410	2242	1445	1287
تجهيزات فلاحية	0	0	0	0	0	0
تجهيزات صناعية	17	53	78	90	83	77
سلع استهلاكية	11	18	20	33	36	37

مجموع الصادرات	2057	1781	1930	2830	2068	1909

نلاحظ من خلال الجدول أن الصادرات خارج المحروقات بلغت 2830 مليون دولار كأعلى ارتفاع في إجمالي الصادرات خارج المحروقات سنة 2018، والذي يرجع إلى ارتفاع قيمة المجموعات السلعية المصدرة، بينما شهدت انخفاضا محسوسا في فترات معينة بقيمة 1781 مليون دولار في سنة 2016

والذي يرجع إلى انخفاض في جميع السلع بنسب متفاوتة كما شهدت فترة الدراسة العامة انخفاضا

كبيراً في صادرات السلع الاستهلاكية والتجهيزات الصناعية، وصادرات العتاد الفلاحي التي انعدمت

تقريبا في أغلب الفترات والشكل التالي يوضح الحصص النسبية للصادرات خارج المحروقات حسب وحدات الاستخدام:

شكل رقم 03: الحصص النسبية للصادرات خارج المحروقات حسب وحدات الاستخدام

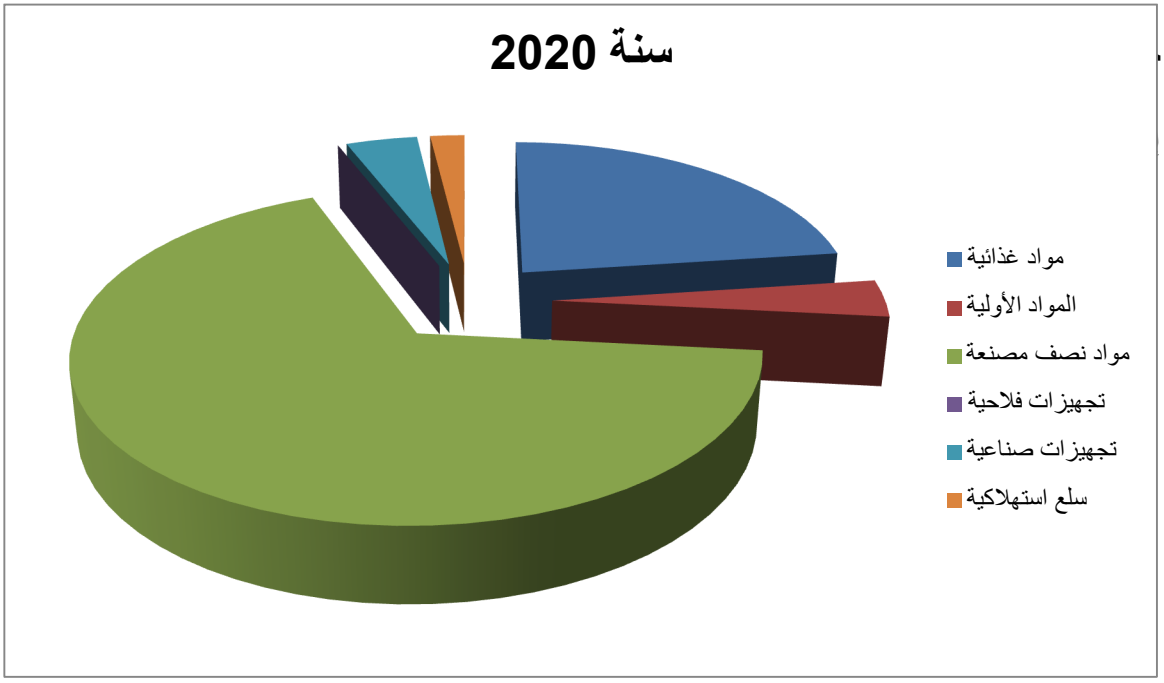

من إعداد الباحثتين اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

الجدول رقم 05: تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات 2020-2021[1]

المواد المصدرة	2020	2021	نسبة الزيادة
صادرات الحديد والصلب	28.76	595.78	%1971
صادرات السكر مستحضرات سكرية وعسل النحل	173	288	%66.67
صادرات الأسمدة المعدنية وكيميائية والازوتية	524	886	%69.1
مواد كيميائية غير عضوية	150.01	501.8	%234.31
مصنوعات معدنية	190.81	203.38	%6.54

المصدر: إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر الفترة 2020-2021.وزارة التجارة وترقية الصادرات سبتمبر 2021 (إحصائيات سداسيات على موقع).

وتعتبر هذه الزيادة حصيلة جيدة وإيجابية أكثر من النصف تعكس تطلعات الدولة في الرفع من الصادرات خارج المحروقات، فقد ارتفعت صادرات المواد الكيميائية 69.1%، ثم صادرات الحديد والصلب

بـــ 107.14% لما يحظى قطاع المناجم من اهتمام في الوقت الحالي لتوسيع باستغلالها لمناجم الفوسفات والذهب والزنك والرخام وكذا صادرات السكر التي ارتفعت ب 66.47% بقيمة 288 مليون

1 - إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر الفترة 2020-2021.وزارة التجارة وترقية الصادرات سبتمبر 2021 (احصائيات سداسيات على موقع) www.commerce.gov.dz

دولار. سنة 2021 هو تجسيد ميداني لاقتصاد بديل تترجم في مجهودات الدولة في مرافقة المصدرين وتذليل العقبات والصعوبات التي تعترضهم في الميدان.

التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية:

إن الهدف من دراسة اتجاه الصادرات الجزائرية نحو الدول والتكتلات والمنظمات هو توفير مجال أوسع لهذه الصادرات، وتوضيح مكانة الشريك التجاري المتمثل في الإتحاد الأوروبي كسوق أساسية لتصريف المنتجات الجزائرية تتصدر هذه المجموعة قائمة الدول المقبلة على المنتجات الجزائرية بأكبر نسبة قدرت سنة 2013 ب 64.36 %من إجمالي الصادرات وذلك لأنها تستفيد من الإعفاءات الجمركية المنصوص عليها في اسم إطار اتفاق الشراكة مع الجزائر منذ سبتمبر 2005، ثم تليها في المركز الثاني منظمة التعاون

والتنمية الاقتصادية وذلك لاهتمام المنظمة باستيراد المواد الأولية التي تعتبر كمدخلات رئيسية في مشاريعها الإنتاجية والصناعية. حيث مثل فيها الولايات المتحدة الأمريكية أكبر حصة، وتحتل آسيا وأمريكا الجنوبية المركزين الثالث والرابع بأعلى نسبة لا تتعدى 7.35% و6.78%على التوالي.

أما فيما يتعلق بمدى اهتمام الدول العربية بالصادرات الجزائرية فتترجم بنسب ضعيفة في حين تبقى نسبة الصادرات الموجهة لباقي الدول الأوروبية والإفريقية ضئيلة جدا تكاد تكون منعدمة حيث نلاحظ أعلى نسبة لا تتعدى 0,46 %.

لكن خلال سنتي 2015 – 2016 نلاحظ انخفاض كبير لحصيلة الصادرات الجزائرية نحو كل هذه المناطق من العالم نتيجة تراجع أسعار البترول، والجدول الآتي سيبين ما سبق وسردناه:

جدول رقم 06: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات (2015-2020)[1]

السنوات / المنطقة		الإتحاد الأوربي	دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	الدول الأوربية الأخرى	دول أمريكا الجنوبية	آسيا دون الدول العربية	أوقيانوسيا	الدول العربية	الدول المغاربية	الدول الإفريقية	المجموع
2015	القيمة	22976	4134	30	1131	17.33	-	439	1319	84	31846
	النسبة	72.14	12.98	0.09	3.55	5.44	-	1.37	4.14	0.26	%100
2016	القيمة	22976	5288	37	1683	2409	-	572	1550	82	34597
	النسبة	66.41	15.28	0.1	4.86	6.96	-	1.65	4.48	0.23	%100
2017	القيمة	20386	6465	40	2530	3595	71	799	1273	103	35262
	النسبة	57.81	18.33	0.11	7.17	10.19	0.2	2.26	3.61	0.29	%100
2018	القيمة	23386	6950	40	2660	3595	248	7.12	1669	132	41148
	النسبة	56.83	16.89	0.09	6.46	10.19	0.6	1.73	4.05	0.32	%100
2019	القيمة	20496	-	2318	3884	5351	531	-	1787	382	35822
	النسبة	57.21	-	6.47	10.84		1.48	-	4.98	1.06	%100

[1] المصدر: لحسن عقومة مراد جنيدي، قياس مؤشرات الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)

قائمة الدول المقبلة على المنتجات الجزائرية بأكبر نسبة قدرت سنة 2013 ب 64,36 %من إجمالي الصادرات، وذلك لأنها تستفيد من الإعفاءات الجمركية المنصوص عليها في إطار اتفاق الشراكة مع الجزائر منذ سبتمبر 2005، ثم تليها في المركز الثاني منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وذلك لاهتمام المنظمة باستيراد المواد الأولية التي تعتبر كمدخلات رئيسية في مشاريعها الإنتاجية والصناعية تمثل فيها الولايات المتحدة الأمريكية أكبر حصة وتحتل آسيا وأمريكا الجنوبية المركزين الثالث والرابع بأعلى نسبة لا تتعدى 7.35% و6,78 % على التوالي. أما فيما يتعلق بمدى اهتمام الدول العربية بالصادرات الجزائرية فتترجم بنسب ضعيفة في حين تبقى نسبة الصادرات الموجهة لباقي الدول الأوروبية والإفريقية ضئيلة جداً تكاد تكون منعدمة حيث نلاحظ أعلى نسبة لا تتعدى 20,46 %.

لكن خلال سنتي 2015- 2016 نلاحظ انخفاض كبير لحصيلة الصادرات الجزائرية نحوكل هذه المناطق من العالم نتيجة تراجع أسعار البترول.

المطلب الثاني: مساهمات قطاع الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الناتج المحلي

أثرت جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري في عام 2020 حيث تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر بنسبة 6.1%في سنة 2020 مقارنة بالعام السابق له، وفقا لبيانات البنك الدولي.

وبلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر 1.81%في عام 2020مقارنة بالعام السابق له، حيث بلغ أعلى مستوى له على الإطلاق خلال تلك الفترة عند3.8% ، في عام 2014 وأدنى مستوى له في سنة 2020حيث سجل الاقتصاد الجزائري انكماشا كبيرا بنحو5.1 %

أي نموا سلبيا، بعد تباطؤ استمر لخمس سنوات متتالية.

فضلًا عن تداعيات وباء كوفيد 19 التي انعكست بالسلب على الأنشطة الاقتصادية في القطاع الغير نفطي نتيجة الإغلاق حيث شهد الاقتصاد الجزائري انخفاضا في مستويات الطلب على النفط والتزام الجزائر باتفاق " أوبيك" لخفض كميات الإنتاج، ما أسفر عن تراجع في مستويات الإنتاج من النفط الخام بنسبة 1.2 %فيعام 2020 حيث تراجع الإنتاج من 1,022 مليون برميل يوميا في عام 2019 إلى 887 ألف برميل يوميًا في عام 2020 والجدول الموالي يبين تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2015-2022.

جدول رقم 07: مساهمة قطاع الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الناتج المحلي خلال فترة 2015-2022

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	صادرات خارج المحروقات
2015	165.98	2.05
2016	160	1.78
2017	170.1	1.93
2018	175.115	2.87
2019	171.158	2.07
2020	145.16	1.91
2021	163.04	4.5
2022	187.2	7

البنك الجزائري -النشرة الإحصائية الثلاثية مارس 2023

يعتبر الناتج الإجمالي مقياساً نقديا للقيمة السوقية لكل السلاح والخدمات المنتجة في فترة زمنية محددة وبما أنه مقياس نقدي فإنه سيتأثر بقيمة السلع والصادرات خارج قطاع المحروقات، الشكل الموالي يوضح مساهمة قطاع الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الناتج المحلي بالمليار دولار.

الشكل رقم 04: مساهمة قطاع الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الناتج المحلي خلال فترة 2015-2022

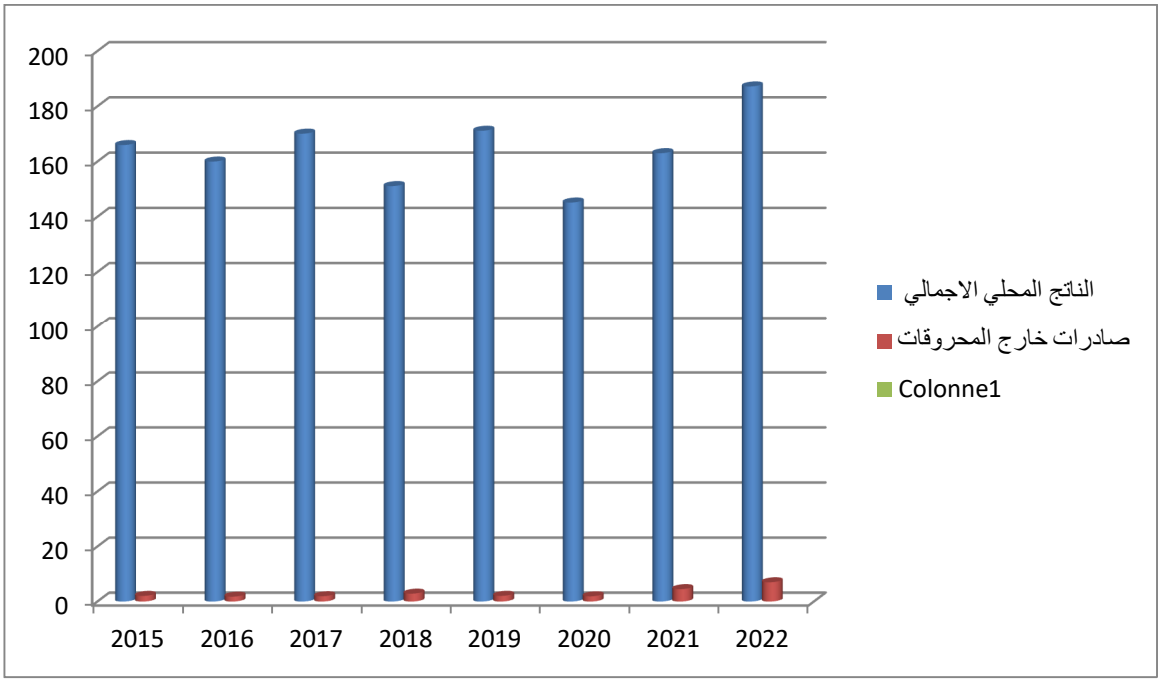

من إعداد الباحثتين اعتمادا على بيانات الجدول السابق.

بالاعتماد على معطيات الجدول السابق ومن خلال الشكل نلاحظ أن نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر كانت ضئيلة طول فترة الدراسة وكانت أحسنها سنة 2018وأدناها سنة 2020، وهذا يعود إلى كون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد بالدرجة الأولى على الإيرادات البترولية، وهو بذلك يتأثر بالصدمات البترولية ويؤثر في قيمة الناتج المحلي الإجمالي كما أن تحليل أرقام الجدول السابق يبين بأن الذبذبات التي شهدها الناتج المحلي ناتج أساسا عن انخفاض أسعار البترول. وقد بلغت قيمة الصادرات خارج المحروقات 2.58 مليار دولار وهو ما يمثل 7.20 %من الحجم الإجمالي للصادرات، وهي تعتبر أعلى نسبة تبلغها الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2015 – 2019 (وكالة الأنباء الجزائرية 2020).

و قد بلغت القيمة الإجمالية للصادرات خارج المحروقات سنة 2000 ما قيمته 23,8 مليار دولار أي ب انخفاض قدره 33.6%عن سنة 2019 (الإذاعة الجزائرية 2021)، فيما بلغت قيمة الصادرات خارج المحروقات 2.15 مليار دولار بانخفاض قدره12,8% مقارنة ب 2019 وهذا راجع

أساسا إلى التراجع الكبير في أسعار المحروقات نتيجة الوضعية الوبائية التي يعشيها العالم منذ بداية سنة 2020

ووفق حصيلة وزارة التجارة فقد سجلت الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خلال الثلاثي الأول من سنة 2021 ما قيمته 870.3 مليون دولار مقابل 547مليون دولار في الفترة نفسها سنة 2020 أي بزيادة قدرها 58.83%.وبحلول سنة 2021 سجلت الصادرات خارج المحروقات ماقيمته 4.5 مليار دولار ارتفاعا قدره 65% مقارنة مع السنة الماضية.

وقد تحدث السيد رئيس الجمهورية **عبد المجيد تبون** في كلمة خلال افتتاح اجتماع الولاة مع الحكومة أن قيمة الصادرات خارج المحروقات قد حققت قفزة نوعية حيث بلغت 7 ملايير دولار أي بارتفاع قدره 30 بالمائة.[1]

[1] وكالة الانباء الجزائرية، 20-01-2023.

المبحث الثالث: التبادل التجاري بين الجزائر والدول الإفريقية وفرص وافاق التصدير في ظل منطقة التجارة الحرة الإفريقية

المطلب الأول: وضعية الصادرات خارج المحروقات والتبادل التجاري بين الجزائر وإفريقيا خلال فترة 2019-2021 توزيع الصادرات

تطور حجم المبادلات الجزائرية الافريقية(2011-2020)

جدول رقم 08: تطور حجم المبادلات التجارية بين الجزائر وافريقيا من 2015 الى 2020

الوحدة مليار دولار

السنوات / الميزان التجاري	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الصادرات	1.48	1.51	1.20	1.72	1.26	0.65
الواردات	2.19	1.79	1.8	2.26	2.63	0.64
الرصيد	0.17	0.28	0.6	0.54	1.37	0.01-

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على www.trademap.org. تاريخ الاطلاع: 2022/05/16

يوضح الجدول رقم (08) تطور المبادلات التجارية بين الجزائر وإفريقيا خلال سنوات من 2015 إلى 2020 ، حيث يمكن ملاحظة أن قيمة الصادرات الجزائرية إلى دول إفريقيا عرف ت تفاوت مع مرور ا لسنوات سواء بالانخفاض ض أو الارتفاع ع، حيث قدرت قيمة الصادرات سنة 2015ب 1.48 مليار دولار بينما ارتفعت سنة 2016إلى 1.51 مليار دولار لتبدأ في الانخفاض سنة 2017إلى قيمة 1.20 مليار دولار لتصل سنة2020 إلى قيمة 0,64 مليار دولار وهذا الانخفاض والتفاوت الراجع إلى اعتماد الجزائر بشكل كبير في صادراتها على المواد الأولية خاصة المحروقات التي يشهد سوقها نوعا من عدم الاستقرار في السعر والعرض والطلب.

أما بالنسبة للواردات الجزائرية من إفريقيا عرفت انخفاضا وتراجع تدريجيا مع مرور السنوات حيث سجلت في سنة 2015 قيمة 2.26مليار دولار ثم 1.78 مليار دولار سنة2016 إلى غاية

2020نلاحظ أن حجم الواردات في تذبذب مستمر من سنة إلى أخرى وهذا ا رجع إلى دخول دولة الجزائرية لعدة اتفاقيات تجارية مع دول الإتحاد الأوروبي والصين وضعف العلاقات التجارية الجزائرية /الإفريقية.

جدول رقم 09: هيكل الصادرات الجزائر خارج المحروقات الى بعض الدول الافريقية لفترة 2016-2021

الوحدة مليون دولار

نوع المنتجات	تونس	ليبيا	المغرب	موريتانيا	مصر	ساحل العاج
المواد الغذائية	130.77	70.23	28.99	66.53	4.04	0.92
سلع التجهيزات الزراعية	0.49	0	0	0.15	0	0.03
سلع التجهيزات الصناعية	16.78	2.03	1.83	0.60	5.01	0.66
سلع استهلاكية غير غذائية	36.62	5.91	4.65	2.08	0.82	0.91
منتجات نصف مصنعة	50.20	3.05	65.74	9.15	21.66	44.90
مواد خام	12.27	0	0.11	0.11	2.024	0.02
المجموع	247.14	81.24	101.32	78.63	34.17	47.44

المصدر: زخروف عامر، دحو سليمان، مستقبل منطقة التجارة الحرة الإفريقية ودورها المتوقع في تنمية التجارة البينية الافرو-جزائرية عرض نماذج التكتلات الإقليمية الاقتصادية الإفريقية، مجلة البنار الاقتصادية، المجاد 8، العدد1، أفريل 2022، ص 746-747.

من خلال الجدول نلاحظ أن الصادرات خارج المحروقات الجزائرية المتوجهة إلى الدول الإفريقية متواضعة تتصدرها تونس كمتوسط الفترة بقيمة 247.14 مليون دولار، تليها المغرب ب101.32 مليون دولار حيث تتمركز في دول المغرب العربي بنسبة 60 بالمائة من إجمالي

الصادرات خارج المحروقات إلى الدول الإفريقية، بالإضافة إلى مصر، ويغلب عليها المواد الغذائية بنسبة 51 بالمائة،

كما نلاحظ ارتفاع ملموس لها في السنوات الأخيرة 2019-2021 ذلك راجع إلى سياسة الدولة للخروج من تبعية المحروقات من بوابة افريقية، هذا ما يبرز أهمية التكتل الاقتصادي والمناطق حرة في تفعيل التجارة البينية.

جدول رقم 10: توزيع الصادرات إلى دول الجوار ودول الساحل لسنة 2019

الوحدة مليون دولار

الدولة	قيمة التبادل	الدولة	قيمة التبادل
ليبيا	28,57	مالي	2,28
موريتانيا	24,45	النيجر	2,54

المصدر: إحصائيات مديرية الجمارك 2020.

من خلال الجدول نلاحظ أن ليبيا وموريتانيا يعتبران زبونان مهمان بالنسب التالية:

ليبيا بقيمة28,57 مليون دولار، وموريتانيا بقيمة 24,45 مليون دولار، أي مايعادل 50% من نسبة التبادل التجاري للصادرات الجزائرية، بينما دول الساحل مالي والنيجر والتشاد فالصادرات إليها تكاد تكون منعدمة الاعتماد على نظام المقايضة بين الجزائر ودولتي مالي والنيجر، حيث سمحت الحكومة الجزائرية بتوسيع قائمة المواد والسلع التي يمكن تبادلها بين 4 ولايات حصرا وهي ادرار، مالي، تمنراست، تندوف أما قائمة البضائع المسموح بها في تجارة المقايضة هي[1]:

- التمور الجافة بأنواعها.
- الأشياء المنزلية المصنوعة من البلاستيك والاليمينيوم.
- البطانيات والمنتجات الحرفية.
- الصابون وزيت الزيتون.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية عدد 44، 2020.

- **المنتجات القادمة من المالي والنيجر:**
- الماشية الحية.
- الحنة والشاي.
- التوابل والذرة البيضاء.
- المانجو الخشب الأحمر وتربية الأنعام.

بدأت الصادرات تتحسن وذلك راجع لفتح المعبر الحدودي البري والخط البحري.

جدول رقم 11: قيمة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات إلى إفريقيا خلال فترة 2016-2019

الوحدة مليون دولار

السنوات	2016	2017	2018	2019
القيمة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو افريقيا	82	103	132	382
النسبة من الصادرات الكلية	0,23	0,29	0,32	1,06

المصدر: (Cnis 2016)، (2017-2018)and(2019 الجمارك)

من خلال الجدول نلاحظ أن الصادرات الجزائرية نحو إفريقيا ضعيفة جدا تكاد تنعدم، وهذا راجع إلى سياسات الحكومات السابقة التي أهملت السوق الإفريقية ولم تقدرها، حيث ترتكز الصادرات الجزائرية نحو إفريقيا على تجارة المقايضة مع دول الجنوب بالرغم من مجهودات بعض المستثمرين في السنوات الأخيرة الذين أبدو اهتماما بالسوق الإفريقية خاصة سنة 2019، أين ارتفعت قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات إلى 382 مليون دولار أي بنسبة 1 % ، مما يؤكد أن السوق الإفريقية واعدة ويجب استغلال الفرص الضائعة فيها.

المطلب الثاني: فرص وآفاق الصادرات خارج قطاع المحروقات في منطقة التجارة الحرة الإفريقية

نتناول فيه أهم فرص التصدير للمنتجات الجزائرية في السوق الإفريقية وكذا الآفاق الواعدة لهذه الصادرات في ظل منطقة التجارة الحرة الإفريقية.

الفرع الأول: فرص التصدير الواعدة

أولا: فرص التصدير في السوق الإفريقي:

يعتبر البعض أن التكامل الاقتصادي بين الدول العربية والإفريقية غاية التكامل الإقليمي، ويظهر ذلك في العديد من الصور أهمها الاستفادة من الحجم الكبير للسوق الذي يشجع توجيه الاستثمارات توجيها إقتصاديا سليماً، وإعادة تكوين الحركة الحرة للسلع ورأس المال والعمل من دولة إلى أخرى، حيث يشمل اتساع نطاق السوق على إقامة صناعات ذات حجم اقتصادي تنخفض فيها تكاليف الإنتاج وزيادة معدلات التبادل التجاري للدول الأعضاء[1].

يشير الخبير الاقتصادي ووزير المالية السابق عبد الرحمن بن خالفة إلى أنه في مجال التصدير هناك بلدان إفريقية تملك أقلما تملكه الجزائر سواء في مجال المنتجات الموجهة للتصدير أو اللوجستيك أو المعرفة في أمور التصدير ورغم ذلك تصدر في دول القارة، وبالمقابل فإن الجزائر تمتلك العديد منا لمنتجات القابلة للتصدير في إفريقيا سواء في المجال الفلاحي أو الخدماتي أو الصناعي هذا ما يتيح لها الولوج إلى الأسواق الإفريقية بتكاليف أقل نظيرا لتخفيضات التي سوف تستفيد منها في إطار هذا النظام وبالتالي زيادة فرصتها للتصدير لهذه الدول.

إن الجزائر تستطيع أن تصدر للدول الإفريقية العديد من المنتجات الصناعية، كالصناعات الميكانيكية (الجرارات، الحافلات، الشاحنات)، المنتجات الإلكترونية الكهرومنزلية(ثلاجات، أجهزة تلفزيونية، ورقمية)، مواد البناء(إسمنت، حديد، خزف صحي الصناعات الغذائية، والنسيجية والجلود صناعة الأدوية. . الخ.

[1] لمياء محمد المغربي، التبادل التجاري العربي الإفريقي الفرص والتحديات، دراسة حالة مصر وتجمع الكوميسا: المجلة العربية للإدارة / مج 37، العدد 4 ديسمبر المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص 95 – 96.

كمالها القدرة على إمداد الأسواق سواء المحلية أو الخارجية بالمنتجات الزراعية طوال الموسم، وخير دليل التجارب التي خاضتها ولايات الوادي وبسكرة وورقلة وغرداية وادرار، إضافة إلى ذلك يمكنها إمداد العديد من الدول الإفريقية بالحمضيات والزيوت والتمور والبقوليات والخضر والفواكه...الخ كما أن منتجاتها تتميز بالجودة بسبب جودة مناخها [1].

ثانيا: فرص التصدير في إطار منطقة التجارة الحرة الإفريقية:

حيث تعد معظم صادرات الدول الإفريقية من السلع والمواد الأولية التي تتقلب أسعارها، وإنشاء هذه المنطقة سوف يضمن تنويع أكثر للتجارة بحيث يمكن استخدام الأسواق الإقليمية وبالتالي سوف تزداد فرص التبادل التجاري وانخفاض تكاليف الإنتاج، كما تفتح منطقة التجارة الحرة الإفريقية فرصا هائلة للشركات الصغيرة والمتوسطة في التصنيع. والقطاعات الأخرى على عكس عمليات الأسواق المجزاة، ومع التخفيض المتوقع للتعريفات الجمركية وتعزيز التجارة عبر الحدود يسهل عملية الوصول عبر الجمارك والموانئ لهذه الشركات كما يوفر فرص تحسين الكفاءة عن طريق عمليات نقل التكنولوجيا والابتكارات مما يعزز منافسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقيام التجارة البينية خاصة بالنسبة للجزائر[2].

ولتحقيق ذلك لا بد من الاهتمام بجانب تسويق المنتج مثل التعليب الذي يعتبر كتحدي عالمي اليوم في التبادلات الدولية، وكذلك الاعتماد على دراسة السوق، ناهيك عن وضع خطط لاقتحام الأسواق الإفريقية، إشراك مختصين وطنيين وأجانب مع أولوية تفعيل دور الدبلوماسية الإقتصادية على مستوى السفارات والقنصليات بالخارج، وضبط النصوص القانونية والتنظيمية وتذليل العراقيل الإدارية، إضافة إلى تسير ملف التصدير وفق الأسس اقتصادية بدل الإدارة البيروقراطية.

الفرع الثاني: آفاق الصادرات خارج المحروقات في منطقة التجارة الحرة الإفريقية

[1] محمد الطاهر عديلة، التعاون الاقتصادي والتجاري بين الجزائر ودول افريقيا في مجال المحروقات، الفرص والتحديات، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد3، العدد2، أكتوبر 2019، جامعة بسكرة، ص 34-37.

[2] جيهان عبد السلام عابر، منطقة التجارة الحرة القارية ومستقبل التكامل الإقليمي في افرقيا، متابعات افريقية مركز فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية الرياض، العدد 13 ماي 2021، ص 39- 40.

لقد حقق الاقتصاد الجزائري تعافي عام 2021 مستفيدا من الارتفاع المسجل في الأسعار العالمية للنفط ومن الاستثمارات في قطاع المحروقات والتي ستدعم الموازنة العامة للدولة، كما تم تسجيل تعافي ملحوظ في عدد من القطاعات الاقتصادية بما يشمل الصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية والري والخدمات والمحروقات ويواجه الاقتصاد الجزائري تحديات تتمثل في تراجع الاحتياطات والحاجة إلى التسريع في وتيرة الإصلاحات الهادفة إلى زيادة مستويات مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وجذب الاستثمارات وزيادة مستويات التنافسية وهو ما يضغط على أفق النمو والتشغيل المتوقعة خلال عامي 2021 و2022، علاوة على ذلك تبقى التوقعات أيضا بوضع الأسواق النفطية التي تتجه نحو الانتعاش على جانب السياسات المتاحة لدعم السياسات المالية والنقدية. وفي ضوء ما سبق يتوقع نمو اقتصاد الجزائر بحوالي 45 % خلال عام 2021 ونحو 2.9% في 2022.[1]

من المتوقع أن تساهم اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية FCFTA لفتح الأسواق الإفريقية، خلق بيئة أعمال مناسبة للتجارة البيئية الإفريقية، حيث تأتي الاتفاقية لتقديم المزيد من العون للدول الإفريقية، نحو تحقيق زيادة في التكامل الاقتصادي وزيادة حجم المبادلات البيئية بنسبة 15 –25%بين 2025 – 2040. ويتوقع نسبة تبادل في المنتجات الصناعية ما بين 25 أو 30 مليار دولار و30 و44 مليار دولار في عام 2040، وستكون كل من المنسوجات والملابس والجلود والخشب والورق والمركبات ومعدات النقل والإلكترونيات والمعادن المستفيد الأكبر من غيرها من إنشاء منطقة التجارة الحرة.

كما يتوقع أن توفر منطقة التجارة الحرة القارية إمكانات خاصة تؤدي إلى زيادة خاصة في المنتجات الزراعية بنسب تتراوح بين 20–30 %أي من 9,5 –17ملياردولار مع تحقيق أعلى المكاسب في السكر والخضروات والفواكه والمكسرات والمشروبات ومنتجات الألبان.

ويرى الخبير الاقتصادي عبد الرحمان عيه أن منطقة التجارة الحرة الإفريقية تتيح للتجارة الجزائرية فرصة كبيرة خاصة مع انعدام الشروط التعجيزية التي تفرضها دول أخرى على المنتجات التي تدخل أراضيها، وبالتالي

[1] تقرير آفاق الاقتصاد العزبي، صندوق النقد العربي، الإصدار 15 أكتوبر 2021، ص 26–27.

لا بد منا لتركيز على رفع الصادرات خارج المحروقات إلى الأسواق الإفريقية بالدرجة الأولى، ولابد للجزائر استغلالا لانفتاح القاري بتصدير المنتجات التحويلية وعدم الاكتفاء بتسويق السلع الخام التي تمثل 71 %والتركيز على الصناعة الغذائية التي تمثل فقط 19 % من المجموع.

تكتسي التجارة الإقليمية البيئة بالمنتجات الزراعية الغذائية أهمية حاسمة باعتبارها هدفا في مجال السياسات على المديين القصير والطويل في السوق الإفريقي.

ومن المتوقع أن يسرع دخول اتفاق منطقة التجارة الحرة الإفريقية جهود التكامل الإقليمي وأن يحفز التجارة الإقليمية البيئية بالمنتجات الزراعية والغذائية التي من المتوقع أن تزداد بنسبة تتراوح بين 20-30% بحلول عام 2040 ثم الإقرار بهذه التجارة كمحفز للتنمية الزراعية في كل من البرامج الشاملة للتنمية الزراعية في السوق الإفريقي وتتيح منطقة التجارة الحرة الإفريقية آلية ملموسة وفي الوقت المناسب للوفاء بهذه الالتزامات القارية في مجال السياسات الزراعية[1].

وتبقى اليوم مسألة القضاء على الحوافز الجمركية حاسمة من أجل تعزيز نمو التجارة ما بين البلدان الإفريقية والنمو الاقتصادي والتنمية الصناعية وإنشاء سوق إفريقية واعدة، وينص الإنفاق على أساس قانوني للقضاء على الحوافر غير الجمركية[2]من أجل:

* تسهيل حركة السلع عبر الحدود.

* تعزيز التجارة عبر الحدود والتبادل التجاري بين البلدان الإفريقية.

فقد أشار تحليل النمذجة للجنة الإقتصادية الإفريقي أنه سيكون هناك ارتفاع محسوس في صادرات البلدان الإفريقية المختارة مثل (إثيوبيا، مدغشقر، مالاوي زيمبابوي) حيث ارتفعت نسبة صادراتها من 5 إلى 9أفاق عام.

وأظهرت الدراسات أن معظم البلدان سريعة النمو في العالم استطاعت تنويع صادراتها في حين اعتمدت معظم الدول الافريقية لم تنوع صادراتها واعتمدت على الصناعات الاستخراجية.

[1] عبد الحميد حمشة، مرجع سبق ذكره، ص47.

[2] منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية، الحوافز غير الجمركية، دليل نظام المستخدمين العمومين، افريقي موحد لإنشاء سوق، سبتمبر 2019، ص9.

لذلك من المتوقع أن تتيح اتفاقية التجارة الحرة الافريقية المزيد من ولوج أسواق افريقية جديدة بالتالي خلق مجموعة من كبيرة من السلع المنتجة. وبالتالي على الجزائر ان تستغل الفرص بالتواجد في هذه الأسواق لتعظيم المكاسب، وتعزيز الانتاجية، وتحفيز الابتكار، وتطوير التجارة الخارجية.

وبالتالي تعتبر من الأسواق الواعدة في العالم، لأنها تتميز بالمساحة الواسعة، والحجم الضخم للزبائن بحوالي 800 مليون مستهلك متوقع، والتخفيضات الجمركية التي تبنته الكثير من التكتلات من الدول الافريقية. هذا ما يتيح للجزائر فرصا كبيرة لتقوية علاقاتها في القارة الافريقية من خلال التحالفات مع الكثير منها، واجراء تحركات دبلوماسية واقتصادية، وذلك بعقد اتفاقيات تجارية، تأجير مخازن هناك، و تطوير الشحن والنقل (اللوجستيك)، اضافة الى تفعيل دور البنوك والبحث عن الفرص التصديرية الموجودة بها، القيام بدراسة السوق من حيث حجم الطلب وخصائص المنتجات المطلوبة فيها.

خلاصة الفصل:

تمتلك الجزائر الإمكانيات الاقتصادية التي تمكنها من دخول الأسواق في القارة الإفريقية ومنافسة الدول الاقتصادية الكبرى والخروج بنتيجة ايجابية من هذه المنطقة التجارية وكل هذا رهن نجاح الإصلاحات الاقتصادية الواجب اتخاذها والاستثمار ر المحلي الموجه للتصدير لاكتساب حصة في السوق الإفريقية والتي تساهم في تنمية الصادرات خارج المحروقات وإنعاش الاقتصاد الوطني وجلب العملة الصعبة من جهة ومن جهة أخرى القضاء على البطالة وتنويع الصادرات والتقليل من الأزمات التي تحد ث عادة بانهيار قطا ع المحروقات.

خاتمة

دخلت الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة الإفريقية من اجل فتح أسواق جديدة لفائدة المنتجات الوطنية ورفع الصادرات خارج المحروقات إلى المستوى المطلوب في إطار الإستراتيجية الوطنية للتنويع الاقتصادي أين قامت الحكومة الجزائرية على توفير وسائل وإجراءات عديدة لبلوغ الهدف السالف الذكر، كما هو معروف الصادرات خارج المحروقات في السنوات السابقة كان أداؤها ضعيف ومتذبذب ووجهتها إلى الأسواق العربية والأوربية أين واجهت عدة عراقيل إدارية بحجة نقص الجودة والمعايير الصحية، مما اثر على نفاذ المنتجات الوطنية إلى هذه الأسواق.

وبالتالي إعادة النظر في هذه الأسواق بمراجعة الإستراتيجية بالتوجه إلى الأسواق الإفريقية بداية من إمضاء اتفاقية الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة الإفريقية سنة 2019 والتي الهدف منها تنمية الصادرات خارج المحروقات، حيث حسب الدراسة التي تطرقنا إليها وجدت أن الصادرات خارج المحروقات كان أداؤها ضعيف في السنوات السابقة وذلك راجع إلى توجه الجزائر إلى أسواق أخرى المتميزة بالقرب الجغرافي، وعليه بعد هذه الفترة لاحظنا تحسن أداء التبادل التجاري بين الجزائر والدول الإفريقية، أين حققت الصادرات خارج قطاع المحروقات قيمة ما يقارب 7 مليار دولار سنة2022وهي اكبر حصلة بعد الاستقلال وكان وجهتها إلى السوق الإفريقي بنسبة60% أي تقارب 2 مليار دولار كقيمة، وبالتالي هذا يبين بحق ان السوق الإفريقي يعتبر البديل والحل للرفع من أداء الصادرات والتنويع الاقتصادي ونفاذ المنتجات الوطنية ولكن شرط توفر الجودة والتنافسية لها.

أولا: اختبار صحة الفرضيات:

الفرضية الأولى:

1- غياب إستراتيجية وطنية لترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات

احتلت قضية الصادرات مكانا مهماً في الفكر المرتبط بالتنمية الاقتصادية، حيث إن التنويع في الصادرات يعتبر الحل الناجع لعدم الوقوع في أزمات انخفاض أسعار المحروقات عالميا ويتجلى ذلك من خلال تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، والدخول في الأسواق الإفريقية والعربية والعالمية، تقوم استراتيجية تشجيع الصاد ا رت على مجموعة من الحوافز والوسائل والأسس الخاصة حيث يؤدي عدم الاهتمام بها مجتمعة إلى التأثير غير الإيجابي في فعالية ونجاح هذه الاستراتيجية، من خلال الإعفاءات الضريبية والجمركية مم يؤكد صحة الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية:

2- تتيح منطقة التجارة الحرة الإفريقية للجزائر فرص أكبر لترقية المنتوجات الجزائرية

وكذا سن عدة قوانين تشجع على الاستثمار الداخلي والتصدير نحو الخارج، التوجه نحو الأسواق الواعدة الأفريقية وهذا ما انتهجته الجزائر في الفترة الأخيرة لترقية صاد ا رتها خارج قطاع المحروقات ويمكننا القول بأن الفرضية الثانية صحيحة.

ثانيا: نتائج الدراسة:

استخلصنا من هذه الدراسة بعض النتائج يمكن أن تعطينا صورة أو نظرة واقعية عن وضع الصادرات ومن أهمها:

•اتخاذ السلطات الجزائرية عدة إجراءات وتدابير في مختلف الميادين والمجالات لترقية الصادرات خارج المحروقات إلا أن نسبة الصادرات خارج المحروقات لا تزال ضعيفة جدا مقارنة بالمحروقات أي أن الجزائر لم تتخلص من هيمنة هذا القطاع.

•الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية من بين المنظمات التي أنشأتها الجزائر بصدد تطوير الصادرات خارج المحروقات إلا أنها في الجانب التطبيقي تقتصر على تقديم المعلومات للمصدرين , فلا ننفي أن المعلومات المقدمة يتم تقديمها بطرق مدروسة لكن هذا لا يكفي بالنسبة لوكالة بهذا الحجم.

•القطاع التصديري الجزائري رهن التبعية المتزايدة للمحروقات التي تشكل صادراتها أكثر من 96% من هيكل الصادرات.

•غالبية الصادر ا ت الجزائرية خارج قطاع المحروقات تتكون من السلع الاستهلاكية والسلع الصناعية.

•بادرت الجزائر مؤخرا إلى الإعداد الجيد لفترة ما بعد البترول بالإعلان عن استثمارات ضخمة في مجال تطوير واستغلال الطاقات المتجددة، وخاصة الطاقة الشمسية.

ثالثا: التوصيات:

بعد الإجابة على الإشكالية المطروحة يمكن الإشارة إلى مجموعة من التوصيات وهي كالآتي:

1-إعطاء الصادرات خارج قطاع المحروقات الأهمية التي تستحقها لدورها المهم الذي تلعبه في تحسين الاقتصاد الوطني.

2-على الجزائر العمل على تطبيق نظام يشجع على الصادرات ومعالجة العوائق والمشاكل التي تحد من تبنيه تطوير الجانب اللوجيستي وتحديثه لما له علاقة مباشرة بالتصدير.

3-حث اتجهت الحكومة الجزائرية على تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات من خلال منح التسهيلات اللازمة.

4- إصدار قوانين وتشريعات تشجع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر.

رابعا: آفاق الدراسة:

بعد دراستنا للموضوع نقترح المواضيع التي لها علاقة بالصادرات خارج قطاع المحروقات كما يلي:

- تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات وتسويقها في البلدان الأسيوية.
- استراتيجيات تطوير الصادرات خارج قطاع المحروقات.
- الاستثمار الأجنبي المباشر ودور في تحسين الصادرات خارج قطاع المحروقات.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية:

1-الكتب

- ابراهيم الجز راوي، عامر الجنائي، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2018.
- ابن حمود سكينة، الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، عدد 14 ديسمبر (2000).
- أشرف عبد العزيز عبد القادر وآخرون، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية، أساس التنمية وفرص العمل، دراسات قطرية، الناشر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط الأولى، بيروت، 2013.
- أهم النصوص والقوانين المتعلقة بالتجارة الخارجية، الوكالة الجزائرية لترقية التجارة الخارجية أوت 2000.
- تقرير آفاق الاقتصاد العزبي، صندوق النقد العربي، الإصدار 15 أكتوبر 2021..
- جيهان عبد السلام عابر، منطقة التجارة الحرة القارية ومستقبل التكامل الإقليمي في افرقيا، متابعات افريقية مركز فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية الرياض، العدد 13 ماي 2021.
- حسين بالعجوز، مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية، دراسة مقارنة مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية -مصر -2009.
- عماد صوالحية، السلطات الإدارية المستقلة في الأنظمة العربية، Blurb. Incorporated، لندن، الطبعة الأولى، 2020.
- فريد النجار، تسويق الصادرات العربية دار قباء، القاهرة، 2002.
- لحسن عقومة مراد جنيدي، قياس مؤشرات الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)
- ماهر كنج شكري، مروان عوض، المالية الدولية: العملات الأجنبية والمشقات المالية بين النظرية والتطبيق، دار الحامد، الأردن، الطبعة الأولى، 2004.
- نظام موسى سويدان، شفيق إبراهيم حداد، التسويق مفاهيم معاصرة، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، طبعة، 2003.

2-الرسائل الجامعية:

أ-دكتوراه:

▪ حجاب إكرام، ترقية الصادرات خارج المحروقات، آلية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المتنوع – دراسة حالة الجزائر – أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث تخصص إقصاد نقدي ومالي معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة، 2020-2021.

▪ سليمان دحو، التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، دراسة واقع تسويق التمور في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016.

▪ قشرو فتيحة، استراتيجية ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود، مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحيى فارس – المدية، 2016-2017.

▪ معاشو مصطفى، قياس أثر التوزيع الدولي في تنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال 2008 -2018، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث في علوم التسيير، تخصص تجارة دولية وتسويق دولي كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2019-2020.

ب-ماجستير

▪ بن جلول خالد اثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي، دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر، 1970-2006، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، 2008-2009.

▪ قسوم ميساوي الوليد، دراسة اقتصادية وقياسية للصادرات الصناعية في الجزائر مع أخذ الفترة 1979 إلى 2006، رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، 2007-2008.

- مصطفى بن ساحة، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تخصص تجارة دولية، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، 2010-2011 .

3-الملتقيات والمؤتمرات والندوات:

- إلياس سالم، الأسواق الدولية الواعدة لصادرات الجزائر خارج المحروقات....إفريقيا والمغرب العربي، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 07، العدد02، ديسمبر 2021.
- سفيان بولعراس، رهانات وتحديات ترقية الصادرات الجزائرية في ظل منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 6، العدد3، سنة 2022.
- عبد الحميد حمشة، واقع وآفاق الصادرات خارج المحروقات الجزائرية والتبادل التجاري في ظل منطقة التجارة الحرة الافريقية، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد: 05، العدد02، 2022.
- لمياء محمد المغربي، التبادل التجاري العربي الإفريقي الفرص والتحديات، دراسة حالة مصر وتجمع الكوميسا: المجلة العربية للإدارة / مج 37، العدد 4 ديسمبر المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- محمد الطاهر عديلة، التعاون الاقتصادي والتجاري بين الجزائر ودول افريقيا في مجال المحروقات، الفرص والتحديات، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد3، العدد2، أكتوبر 2019، جامعة بسكرة.
- هواري أحلام، يوسفي رشيد، سدي علي، وضعية الصادرات الجزائرية في الأسواق الدولية، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 8، العدد: 01، 2019.
- وصاف سعيدي، نحو استراتيجية تسويقية فعالة في قطاع التصدير ورقة عمل مقدمة في الملتقى الوطني للممارسات التسويقية، المركز الجامعي، بشار، 20-2004/04/21.

4-النصوص القانونية والوثائق الرسمية:

- افاق المالية لسنة 2005، الجريدة الرسمية: العدد 85 الصادر في عام 2004 المادة 30 المعدلة لأحكام المادة 50 من قانون المرسوم على رقم الأعمال
- المادة 136، الجريدة الرسمية 1991، العدد 57.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية عدد 44، 2020.

- المرسوم التنفيذي رقم 04-174 المؤرخ في 2004/06/12، المتضمن، إنشاء الوكالة الوطنية لترقية الصادرات.
- المرسوم التنفيذي رقم 173 /04 المؤرخ في جوان 2004.

5-مواقع الانترنت

- https//www.al jazeera.net /e-business /2020
- www.commerce.gov.dz

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

المراجع باللغة الأجنبية:

- Actuel, Le magazine de l'économie et du Partenariat euro-africain, n: 033, 1998.
- Claude Menendain, Fiches de Macroéconomie, ELLIPES, 2 EDITION.2003.
- La chambre Algérienne. Le commerce et de l'industrie CACI,(1) le financement des, exportation. Mutation N=18, 1936.

الملاحق

ملحق رقم (01): تطور التجارة الخارجية للجزائر خلال فترة 2015-2020

(حصص نسبية %، سنتي 2019 – 2020*، القيمة بالمليون)

و.أ	وحدات الاستخدام / العنوان	سنة 2019			سنة 2020*			الرتبة	نسبة التغير %
		دينار جزائري	دولار أمريكي	الحصة النسبية %	دينار جزائري	دولار أمريكي	الحصة النسبية %		
1	المواد الغذائية	48 675,07	407,85	15,81%	56 107,17	442,59	19,62%	2	▲ 8,52%
3 و 4	المواد الخام	11 451,49	95,95	3,72%	9 066,41	71,52	3,17%	4	▼ -25,46%
5	المنتجات نصف المصنعة	233 551,09	1 956,92	75,84%	204 248,03	1 611,18	71,43%	1	▼ -17,67%
6	سلع التجهيزات الزراعية	30,29	0,25	0,01%	40,63	0,32	0,014%	6	▲ 26,28%
7	سلع التجهيزات الصناعية	9 901,76	82,97	3,22%	11 512,25	90,81	4,03%	3	▲ 9,46%
8 و 9	السلع الاستهلاكية غير الغذائية	4 346,69	36,42	1,41%	4 951,97	39,06	1,73%	5	▲ 7,25%
	المجموع	307 956,39	2 580,36	100%	285 926,46	2 255,49	100%		-12,59%

الشكل 6.2

الحصص النسبية للصادرات خارج المحروقات حسب وحدات الاستخدام

(حصص نسبية محسوبة على أساس القيمة بالدولار الأمريكي، سنتي 2019 - 2020*)

ملحق رقم (02): تطور الصادرات في الجزائر خلال فترة 2015-2020

الجدول 1.5

أهم الدول المستورد منها

(حصص نسبية، القيمة مليون دولار أمريكي)

أهم الدول المستورد منها	القيمة	الحصة النسبية %	الحصة التراكمية %	نسبة التغير %
الصين	5 782,35	16,81%	16,81%	-24,46%
فرنسا	3 646,30	10,60%	27,42%	-14,77%
إيطاليا	2 424,79	7,05%	34,47%	-28,89%
ألمانيا	2 228,59	6,48%	40,95%	-21,34%
إسبانيا	2 139,20	6,22%	47,17%	-26,98%
تركيا	1 478,43	4,30%	51,47%	-30,95%
الولايات المتحدة	1 400,98	4,07%	55,54%	-1,25%
الأرجنتين	1 384,04	4,02%	59,56%	-23,64%
البرازيل	1 336,36	3,89%	63,45%	17,62%
روسيا	857,99	2,49%	65,94%	45,98%
الهند	731,88	2,13%	68,07%	-24,45%
بولندا	579,86	1,69%	69,76%	-1,84%
مصر	559,55	1,63%	71,38%	-4,23%
السعودية	552,57	1,61%	72,99%	-11,65%
كندا	494,52	1,44%	74,43%	-13,01%
المجموع الجزئي	25 597,40	74,43%		
بقية العالم (166 دولة)	8 794,24	25,57%	100%	
المجموع الكلي	34 391,64	100%		

ملحق رقم (03): التوزيع الجغرافي لأهم شركاء الجزائر

(حصص نسبية، القيمة مليون دولار أمريكي، ■ تطور إيجابي، ■ تطور سلبي)

وحدات الاستخدام		الواردات					الصادرات					رصيد الميزان التجاري سنة 2019	رصيد الميزان التجاري سنة *2020
		سنة 2019		سنة *2020		نسبة التغير %	سنة 2019		سنة *2020		نسبة التغير %		
و.ا	العنوان	دولار أمريكي	الحصة النسبية %	دولار أمريكي	الحصة النسبية %		دولار أمريكي	الحصة النسبية %	دولار أمريكي	الحصة النسبية %			
1	المواد الغذائية	8 072,27	19,25%	8 094,91	23,54%	0,28%	407,83	1,14%	442,59	1,86%	8,52%	-7 664,43	-7 652,32
2	الطاقة و زيوت التشحيم	1 436,22	3,42%	915,33	2,66%	-36,27%	33 243,17	92,80%	21 541,11	90,52%	-35,20%	31 806,94	20 625,77
3 و 4	المواد الخام	2 012,23	4,80%	2 299,42	6,69%	14,27%	95,95	0,27%	71,52	0,30%	-25,46%	-1 916,28	-2 227,90
5	المنتجات نصف المصنعة	10 297,52	24,56%	7 967,61	23,17%	-22,63%	1 956,92	5,46%	1 611,18	6,77%	-17,67%	-8 340,60	-6 356,43
6	سلع التجهيزات الزراعية	437,70	1,04%	203,94	0,60%	-53,39%	0,23	0,00%	0,32	0,0013%	36,28%	-457,48	-203,62
7	سلع التجهيزات الصناعية	13 202,40	31,48%	9 157,73	26,63%	-30,64%	82,97	0,23%	90,81	0,38%	9,44%	-13 119,44	-9 066,92
8 و 9	السلع الاستهلاكية غير الغذائية	6 455,77	15,40%	5 750,68	16,72%	-10,92%	36,42	0,10%	39,06	0,16%	7,25%	-6 419,35	-5 711,62
	المجموع	41 934,12	100%	34 391,64	100%	-17,99%	33 823,53	100%	23 796,60	100%	-33,57%	-8 110,58	-10 595,04

الإطار 1.1

متوسط سعر الصرف المطبق على إحصاءات التجارة الخارجية للتسعيرة دولار أمريكي/دينار جزائري خلال سنتي 2019-2020

	سعر الشراء	سعر البيع
سنة 2019	119,3461	119,3611
سنة 2020	126,7693	126,7843

المصدر: بنك الجزائر

ملحق رقم (04): الميزان التجاري للجزائر خلال 2017-2020

ملخص نتائج الميزان التجاري

الفترة: السنوات 2017 - 2020*

الوحدة: بالمليون	سنة 2017		سنة 2018		نسبة التغير %	سنة 2018		سنة 2019		نسبة التغير %	سنة 2019		سنة 2020*		نسبة التغير %
	دينار جزائري	دولار أمريكي	دينار جزائري	دولار أمريكي		دينار جزائري	دولار أمريكي	دينار جزائري	دولار أمريكي		دينار جزائري	دولار أمريكي	دينار جزائري	دولار أمريكي	
الواردات	5 111 297	46 059	5 403 233	46 330	0,59%	5 403 233	46 330	5 005 303	41 934	-9,49%	5 005 303	41 934	4 360 320	34 392	-17,99%
الصادرات	3 904 715	35 191	4 873 960	41 797	18,77%	4 873 960	41 797	4 275 400	35 824	-14,29%	4 275 399	35 824	3 016 679	23 797	-33,57%
الميزان التجاري	-1 206 582	-10 868	-529 273	-4 533		-529 273	-4 533	-729 902	-6 111		-729 903	-6 111	-1 343 642	-10 595	
معدل التغطية %	76,39		90,20			90,20		85,42			85,43		69,19		

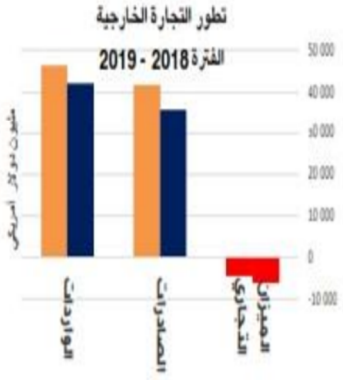

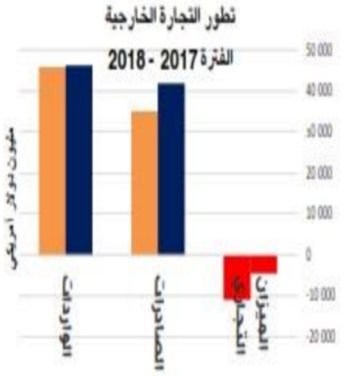

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية تنشيط الصادرات خارج المحروقات في ظل الأسواق الإفريقية الواعدة كخيار استراتيجي بالنسبة للاقتصاد الجزائري، لان اعتماد هذا الأخير على إيرادات النفط كمورد ناضب تحفه الكثير من المخاطر خاصة في ظل تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، ومن هنا تعززت الحاجة لتنويع الاقتصاد الجزائري وترقية صادرات خارج قطاع المحروقات والبحث عن أسواق جديدة كإفريقيا ودول الجوار.

وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، لتحليل مختلف الإحصائيات. وقد توصلنا إلى أن نسب الصادرات خارج المحروقات لا تزال ضعيفة جدا مقارنة بالمحروقات رغم الجهود التي بذلتها الدولة لترقية الصادرات والرفع من قيمة التبادل التجاري بين الجزائر وإفريقيا إلا أنها لم ترق للمستوى المطلوب، نظرا لضعف البنية اللوجستية الضرورية لعملية التصدير والمشاكل الأمنية في العديد من البلدان الإفريقية وضعف التنافسية للمنتجات الجزائرية حال دون ذلك.و لكن منذ بداية سنة2021لوحظ تحسن معتبر في ولوج الصادرات الجزائرية نحو إفريقيا مما أعطى نفس جديد للاقتصاد الجزائري في تعزيز التجارة في ظل منطقة التجارة الحرة الإفريقية.

الكلمات المفتاحية: الصادرات خارج المحروقات، الأسواق الإفريقية الواعدة.

Abstract :

This study aims to high light the importance of simulating non hydrocarbon exports in light of of promising Africain market,as stratigic option for the algerian economic,because this laters dependence on oil revenues as an expired ressources is fraught with many risks especially after the decline in oil prices in the global market , hence the need diversify the algerian economy and promote its exports out side the fuel section and search new market as africa and neighboring countries.the descriptive analytical approch was relied upon to analyze the various statistics ,and we conclueded that the proportion of non hydrocarbone exports are still very weak , compared to hydrocarbons ,despite the sfforts made by the state to promote exports and rasing the value of trade and exchange between Algeria and Africa, but it did not rise to the required level. Due to the weakness of the logistical infrastructure necessary of the exports processes, the security problems in many african countries and the weak competitiveness of algerian products.however since beginning of 2021 significant improvement has been observed the entry of algerian exports to africa which gave a new breath to the algerian economy and strengthened african free trade zone.

Key words: exports out hydrocarbone,the promosing African market.